

الفصل السادس

عودة الموصل إلى العراق

مؤتمر لوزان (نوفمبر ١٩٢٢ - أبريل ١٩٢٣)

في ٢٠ نوفمبر من عام ١٩٢٢ بدأت المفاوضات التي يراد بها عقد معاهدة صلح جديد مع تركيا الكيالية الحديثة التي استردت استقلالها بحمد السيف ، وبقوة عزيمته أبنائها ومضاء إرادتهم على طرد المستعمر الغاصب ، ووقف الوفدان التركي برئاسة عصمت باشا والبريطاني برئاسة الاستعماري المتطرف اللورد كرزون — أحدهما يمثل القومية اللطالية بحمقها في الحياة الحرة الكريمة . وثانيهما رمز الاستعمار البغيض إلى النفوس . واجه كل من الوفدين الآخر لا يريد أي منهما أن يتزحزح عن موقفه الذي ارتضاه لنفسه . وتبادل اللورد كرزون وعصمت باشا المذكرات المطولة التي حاول كل منهما فيها أن يدعم وجهة نظره بالأسانيد القانونية والاقتصادية والسياسية وما إليها . أعلن الأتراك أن المسألة تتعلق بولاية الموصل ، وأن هدنة مدروس Mudros التي وقعتها اليابان المتحاربان في ٣٠ أكتوبر عام ١٩١٨ وضعت خطأ معينا غير أن الجنود البريطانية بلامسوغ قانوني نقضت شروط الهدنة لأنها تجاوزت ذلك الخط . وأخيرا اقترح الوفد التركي كوسيلة سلمية لحل النزاع . القيام بإجراء استفتاء في المنطقة التي هي موضع الخلاف . وبذلك يتسنى معرفة وجهة نظر الأهليين وهم أصحاب الشأن الفعلي في الموضوع : اعترض اللورد كرزون قائلا :

إن المسألة لا تخرج عن كونها تعيينا للحدود بين العراق وتركيا لا أكثر ولا أقل . وبناء على هذا تنتفي الحاجة إلى عمل الاستفتاء . ثم هاجم هذا الاقتراح وندد به ووصفه بأنه إجراء بعيد عن الطابع العملي لأن الجهل فاش بين صفوف الأهليين ، الأمر الذي يجعل من الصعب تعرف وجهة نظرهم .

وفضلا عنهم واقعون تحت تأثير الدعاية التي روجها الأتراك زمن اطويلا . وأكثر من هذا فالاستفتاء قد يثير العداوات بين مختلف العناصر التي تسكن المنطقة ، وقد يؤدي إلى إراقة الدماء .

ثم أشار اللورد كرزون بعد ذلك إلى الوعود (!!) التي سبق لإنجلترا أن قدمتها للعرب بصدد عدم رجوعهم إلى الحكم التركي ، ولهذا فهي لا تستطيع أن تنسك بوعدها وتسلم بوجهة نظر الأتراك إذ يتكون أهل الموصل من عنصر عربي كبير .

وأخيرا ذكر الأتراك بالالتزامات الواقعة على إنجلترا وفق نظام الانتداب وهي لا تستطيع مخالفة هذه الالتزامات الدولية ، ولكن الأتراك لم يعيروا مسألة الانتداب أهمية ، فهم لا يملكون أن العصبة انتدبت بريطانيا العظمى ، كما أن الانتداب نفسه عمل غير قانوني لأن العراق — من الوجهة القانونية — لا زال ضمن نطاق الدولة العثمانية مادام الأتراك لم يوقعوا راضين على معاهدة صاح تفصل العراق عن بلادهم .

أما معاهدة سيفر فلا وجود لها لأنهم أنكروها وأبوا الاعتراف بها ، ومن جهة أخرى لا يجوز التمسك بعهد عصبة الأمم لأن المادة (٢٢) منه قد انتهكت فعلا إذ أن هذا الانتداب البريطاني المزعوم ثم دون استشارة الأهلين وأخذ رأيهم .

إزاء هذه الحجج لجأ رئيس الوفد البريطاني إلى اتجاه آخر ؛ فاستند إلى حق الغزو وقال : إن إنجلترا مضى عليها أربعة أعوام وهي تحتل بلاد العراق . هاجم الأتراك « حق الغزو » هذا لأنه لا يتفق مع أوضاع القرن العشرين وعقليته ، ولهذا لا يصح مطلقا الاستناد إلى أمثال هذه الدعاوى البالية التي انقضت عهدا وزال أوانها (١) ، وإزاء هذا يجب مراعاة رغبات الأهلين . وقد نشب الخلاف أيضاً حول تقدير عدد العناصر التي يتكون منها سكان الإقليم كما يتضح من البيان التالي :

(١) فلانسف لا تزال هذه العقيلة مسيطرة على الدول الاستعمارية حتى اليوم وبعد نكبات الحرب الثانية ، ونعتقد أن العالم لا زال في حاجة إلى حروب أكثر تدميرا وثورات أشد عنفا حتى يتعلم أن الخير كل الخير في الحياة السلمية القائمة على أسس الديمقراطية الدولية واحترام رغبات الشعوب .

| تقدير كرزون | تقدير عصمت باشا | |
|-------------|-----------------|------------|
| ٦٦٠٠٠ | ١٤٦٠٩٦٠ | أتراك |
| ٤٥٥٠٠٠ | ٢٦٣٠٨٣٠ | أكراد |
| ١٨٦٠٠٠ | ٤٣٠٢١٠ | عرب |
| — | ١٨٠٠٠ | يزيديون |
| ٦٢٠٠٠ | — | مسيحيون |
| — | ٣١٠٠٠ | غير مسلمين |
| ١٧٠٠٠ | — | يهود |
| ٧٨٦٠٠٠ | ٥٠٣٠٠٠٠ | الجملة |

وانستطيع أن تثبت التفاوت بين التقديرين من حيث المجموع الكلي ومن حيث نسبة الأتراك إلى الأكراد . وأكثرت من هذا فقد ادعى اللورد كرزون أن الفريق التركي المقيم بولاية الموصل لا ينتمي إلى الأتراك العثمانيين حقيقة . ولقد أخذ كل من الطرفين المتنازعين يحاول أن يثبت أن الأرقام التي يشملها تقديره هي الحقيقة والمعبرة عن واقع الحال في المنطقة .

هذا الموقف العنيد من جانب عصمت باشا كان له ما يبرره إلى حد كبير ، ذلك أن المسيو بوانكاريه كان مستاء جدا للاستياء من الموقف غير الودي الذي اتخذته الصحافة البريطانية إزاء إقدام الفرنسيين على احتلال إقليم الروهر ، ولذا نجد أنه لما سلم اللورد كرزون صورة معاهدة الصلح إلى الأتراك في ٢٠ يناير سنة ١٩٢٢ . على أن يقبلوها في خلال خمسة أيام ، تقابل للدوب الفرنسي المسيو م . رومبار M. Rompard مع عصمت باشا وأفهمه أن الحكومة الفرنسية لا تمنع في إدخال تعديلات في صيغة الإنذار . فلما انقضت المهلة المحدودة أعلن عصمت رفض حكومته لمعاهدة الصلح .

أما فيما يخص مسألة الموصل فقد طلب رئيس الوفد البريطاني تحكيم عصبة الأمم وحث تركيا على القبول قائلا أن ليس لديها ما تخشاه إذ ستكون ممثلة في الاجتماع

ولا بد أن يصدر القرار بالآجماع ، وإذا ما رفض الأتراك هذا الاقتراح فإن حكومتنا
ستطلب تطبيق المادة (١١) (١) من عهد عصبة الأمم . حيد ممثلو اليابان وفرنسا
وإيطاليا هذا الرأي ولكن عصمت أصر على الرفض .

وأخيراً أعلن كرزون في ٣١ يناير سنة ١٩٢٣ أن مسألة الحدود بين تركيا
والعراق قد رفعتها الحكومة البريطانية إلى مجلس عصبة الأمم لبحثها وإصدار قرار
فيها ، وهي تتمدد في هذا على التأييد الكامل من جانب حلفائها ، وعلى موافقة
الرأي العام الإجماعية في العالم .

ولا نزاع أن إنجلترا ما كانت لتتهج هذا السبيل لولا وثوقها مقدما من قرار
المجلس لأن الظروف مواتية لها . ففرنسا برغم موقفها السالف الذكر في حاجة إلى
عون إنجلترا السياسي بصدد المشاكل الأوربية بل وفي الشرق الأدنى نفسه ، واليابان
وإيطاليا لن يقفنا من السياسة البريطانية في ذلك الوقت موقف العداء لأن لها مشاكلها
وأطماعها ، وتركيا — وهي الطرف الثاني في الخصومة — ليست عضواً في العصبة .
وما كان أحد يتوقع خلاف الذي نراه ، وإن العصبة منذ نشأتها حتى زوالها
كانت أداة طيعة في أيدي الدول الكبرى ، كما يبدو على خليفتها هيئة الأمم المتحدة
أو المختلفة بهبارة قد تكون أدنى إلى الحقيقة والواقع .

انقرض عقد المؤتمرين وعاد عصمت باشا إلى بلاده في الرابع من شهر فبراير ،
ولكن ما لبثت المفاوضات أن استؤنفت في ٢٣ فبراير وستكمل بالنجاح هذه المرة
من بعض النواحي .

- وفي أثناء الفترة بين انقضاء المؤتمر واجتماعه من جديد دخل في المسرح ممثل
جديد وهو أرباب المصالح المالية الأمريكية ، ففي مارس هبط على تركيا الأميرال شستر

(١) حسب هذه المادة للعصبة أن تتخذ لاجراءات التي تراها كفيلة بحماية سلام الشعوب ، كما أن
لكل عضو الحق في لفت نظر المجلس أو الجمعية العمومية إلى أي ظرف يؤثر في العلاقات الدولية مما
يهدد باضطراب جبل السلام الدولي . وإذا نشب الخلاف بين دولتين ليستا في العصبة فلا يعضوان
يوجه نظرها إليه ، والمجلس أن يجمع كي يقرر ما يجب اتخاذه من الوسائل لحماية السلام . بغض
الظرعما إذا كان الخلاف حرباً أو تهديداً بها ، أو يمس الأعضاء أولاً بينهم .

الأمريكي ممثلاً لهؤلاء المالكين ودارت بينه وبين الحكومة التركية مفاوضات أسفرت عن امتياز بالحق في إنشاء عدد من الخطوط الحديدية والنفراية بالولايات الشرقية من تركيا بما في ذلك ولاية الموصل . فضلاً عن هذا صار للشركة وحدها الحق في استغلال كافة الموارد الطبيعية في نطاق شريط عرضه عشرون كيلو متراً على كل من جانبي الخط الحديدي المزمع مده .

وفي ١٠ أبريل قبلت الجمعية الوطنية التركية طلباً جديداً بشأن امتياز شستر على أن يشمل مساحة تزيد عنها في حالة الامتياز الأصلي ثلاث مرات ، لأن الطلب الجديد ينص على إنشاء خط حديدي في قلب ولاية الموصل مع حق استغلال البترول في مساحة قدرها عشرون كيلو متراً على جانبي الخط .

وقد تكلم أحد المسئولين بالولايات المتحدة قائلاً إن حكومته لم تحصل على الامتياز أو تسامح عليه ، ولكن السياسة الأمريكية بسيطة إذ تنحصر في المطالبة بتطبيق سياسة الباب المفتوح ؛ وبالمعاملة العادلة للرعايا الأمريكيين .

وهكذا نالت تركيا التأييد الأدبي من جانب الولايات المتحدة ؛ الأمر الذي ساعد الأتراك على نيل معاهدة لوزان ، وقد عدت بعض النصوص التي سبق عرضها عليهم . أما عن الموصل فإننا نجد عصمت باشا يصرح عند اجتماع المؤتمر باستمداد حكومته لحل مشكلتها بطريق المفاوضات أولاً ثم التحكيم ثانياً . ولهذا جاء في المادة الثالثة (فقرة ٢) من معاهدة لوزان النص الآتي :

« سيتم تخطيط الحد بين تركيا والعراق بواسطة اتصالات ودية بين تركيا وبريطانيا العظمى في ظرف تسعة شهور ، وفي حالة عدم وصول الحكومتين إلى اتفاق في ظرف الوقت المذكور يحال النزاع على مجلس عصبة الأمم » .

تأليف لجنة التحسين

دارت المباحثات دون الوصول إلى نتيجة بسبب تشبث كل من الطرفين بموقفه وأخيراً تقرر رفع الأمر إلى مجلس العصبة الذي قرر في جلسته الثالثة عشرة التي افتتحت في ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة للتحقيق . وكان أعضاؤها هم

الكونت تيليكي Teleki وهو جغرافي ممتاز وينتمي إلى دولة المجر الصديقة
لتركيا ، والمسيو دي فرسن Wirsen وزير السويد المفوض لدى رومانيا وهو من
دولة محايدة ، والكولونيل باوليس Paulis وهو ضابط بلجيكي متقاعد ودولته
صديقة لإنجلترا .

وقرر المجلس مقدما خط حدود مؤقتا عرف باسم خط بروكسل ؛ يراعيه الطرفان
إلى أن تتم التسوية النهائية .

وقد درست اللجنة الآراء والحجج المختلفة . وأخيرا قدمت تقريرها وفيه أشارت
إلى أن مصالح الأهلين تقتضي عدم تقسيم المنطقة المتنازع عليها ، ثم قالت بأن المصالح
الاقتصادية وطبيعة الأحوال الجغرافية تجعل من الأفضل انضمام المنطقة إلى العراق
بشرط بقاء الأقليم تحت انتداب عصبة الأمم لمدة ٢٥ سنة ، وأن تراعى رغبات
السكان الأكراد من حيث تولى أفراد منهم الإدارة وولاية القضاء والتعليم .

وفي خلاف هذه الحالات يكون من الأصح بقاء المنطقة تحت السيادة التركية
لأن أحوال تركيا الداخلية ، ومركزها السياسي الخارجى أكثر استقراراً منها
في العراق .

القرار النهائي لمصالح العراق

رفع التقرير إلى المجلس في ٢٥ يوليه سنة ١٩٢٥ فاعترض ممثل تركيا في اجتماع
سبتمبر لأن المجلس ليس له الحق في منح الموصل للعراق بشرط امتداد الانتداب
٢٥ عاما لأن تركيا لم تعترف مطلقا بالانتداب ، وهنا طلب المجلس من محكمة العدل
الدولية أن تبدي رأيها القانوني في المسائل التالية :

- (١) هل يكون لقرار المجلس صفة حكم تحكيم ، أو توصية ، أو توسط بسيط ؟
- (٢) هل يجب أن يكون القرار بالإجماع أو بالأغلبية فقط ، وهل يجوز لممثلي
الطرفين المتنازعين الاشتراك في التصويت ؟

وفي ٢١ نوفمبر جاء رأي المحكمة ينص على ما يأتي :

- (١) يكون القرار ملزما للطرفين ، ويعتبر تعيينا نهائيا للحدود بين تركيا والعراق .

(٢) يجب أن يكون القرار بالإجماع وبشرك ممثلو الطرفين في التصويت. ولكن لا تعد أصواتهم للتأكيد من وجود الإجماع .

وهنا قرر المجلس بالإجماع (مع عدم حضور ممثل تركيا إعطاء الموصل للعراق وأن تقدم إنجلترا للعصبة معاهدة جديدة مع العراق تضمن استمرار الاتساع مدة ٢٥ سنة . وقد صدر القرار في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٢٥ وعلقت عليه صحيفة جمهورية انتركية بقولها « مرة أخرى تثبت العصبة أنها خادمة الأقوى ، أي بريطانيا العظمى . إننا لا نلقى مثل هذه القرارات الظالمة والاستبدادية إلا في المصور الوسطى »

انتهى الامر عندهذا الحد وصارت ولاية الموصل جزءاً من الوطن العراقي ، ولم نستطع تركيا أن تعمل شيئاً ، وما كان في طاقتها أن تترجم بالطرق المادية عن اعتراضها على ذلك القرار الذي عدته في غير مصلحتها . وحق للعراق أن يتهج إذا استرد هذا الجزء الغني والذي كان قطعة منه على الدوام .

لقد واصلت إنجلترا فضلاً طويلاً ، لأنه إذا كان على إنجلترا أن تظل سيدة البحار فلا بد لها أن تملك امبراطورية جديدة هي « امبراطورية زيت البترول » والموصل قسم عظيم من هذه الإمبراطورية العظيمة الأهمية . وأكثر من هذا فالمنطقة كلها ذات أهمية عسكرية بالنسبة الى مواصلات إنجلترا مع امبراطوريتها في الشرق .

الفصل السابع

المصالح الرأسمالية الأجنبية

تسيطر على بترول العراق

(أولا) حقائق عن الإنتاج

لا بد أن القارىء قد أدرك بما لا يحتمل اللبس مدى المساعي الكبيرة التي بذلتها إنجلترا لمنع الموصل من الوقوع في أيدي فرنسا أو تركيا ، ولا بد أنه تبين الأغراض الحقيقية التي حاولت إخفاءها بالحجج والأسانيد القانونية والسياسية ومن الواضح مما فصلناه أن مصير الموصل قد تقرر منذ أحيل الأمر إلى عصبة الأمم قبل أن تصدر الهيئة الأخيرة قرارها النهائي بزمن .

ويشغل العراق المركز العاشر بالنسبة إلى العالم والحامس بالنسبة إلى إقليم الشرق الأوسط من حيث إنتاج البترول . إلا أن النسبة المئوية لإنتاج العراق بالقياس إلى إقليم الشرق الأوسط قد هبطت فيما بين عامي ١٩٣٩ ، ١٩٤٩ وهذه الظاهرة ترجع إلى الزيادة الكبيرة التي شهدتها إيران والمملكة العربية السعودية والكويت ، وذلك كما يبدو من البيان التالي :

إنتاج بلاد الشرق الأوسط

بملايين الأطنان المترية

| ١٩٤٩ | ١٩٣٩ | |
|-------|------|--------------------------|
| ٢٧٢٤٤ | ١١٢٢ | إيران |
| ٢٣٢٢١ | ٤٢٢ | المملكة العربية السعودية |
| ١٢٥٠ | ١٢١ | البحرين |
| ١٢٢٣٨ | — | الكويت |
| ٤٢٢٠ | ٤٢٢ | العراق |

وقد هبط انتاج العراق هبوطاً شديداً خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية فأصبح ١٣٦٨ ر٥٦٧ طاً سنة ١٩٤١ مقابل ٤٣٦٤ ر٥٠٠ سنة ١٩٣٨ ، ولم يصل إلى مستوى ما قبل الحرب الا عام ١٩٤٥ . وقفز الإنتاج إلى ٧٢١ ر٥٠٠ طناً سنة ١٩٤٧ ثم هبط إلى ٣٥٣ ر٥٠٠ سنة ١٩٤٨ بسبب الظروف الناجمة من اضطراب الأمور في فلسطين مما أدى إلى بدء القتال في ١٥ مايو من عام ١٩٤٨ بين الدول العربية وإسرائيل ، وهذا كله حال بطبيعة الحال دون انسياب البترول العراقي إلى حيفا حيث معامل التكرير .

ولقد مد خط أنابيب من مكان قريب من كركوك ويعبر نهر دجلة عند بايجي والقرات عند حادثة ، ثم يسير عبر شرق الاردن إلى حيفا من جهة ، ويعبر سوريا إلى ميناء طرابلس من جهة أخرى . ووصلت أول رسالة إلى حيفا في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٤ وإلى طرابلس في ١٤ يوليو سنة ١٩٣٤ . وافتتح جلالة الملك غازي الخط ذا الانفى عشر بوصة رسمياً في كركوك يوم ١٤ يناير سنة ١٩٣٥ . وطاقة الخط السنوية أربعة ملايين طن . ولذلك اتجه التفكير إلى ازدواج الخط بحيث يكون ذا ١٢ بوصة وتم الجزء منه المنتجه عبر سوريا وبدأ العمل فيه في ٢٩ مايو عام ١٩٤٩ أما الفرع الجنوبي منه فقد بلغ حدود إسرائيل ثم توقفت عملية الإنشاء بسبب الظروف التي حدثت في فلسطين ، وهناك ثلاثة معامل للتكرير اثنان منها يتبعان شركة البترول العراقية ، والثالث أقامته شركة خانتين ، وتقوم الشركة الأولى بإنشاء معملين آخرين ، كما تتوى الحكومة العراقية بناء معمل تابع لها .

والجدولان التاليان يوضحان حالة نظام الأنابيب ومعامل التكرير :

(١) خطوط الأنابيب

| الشركة | المبدأ | النهاية | السعة بالبراميل يومياً | الطول بالأميال | الحالة الراهنة |
|-----------------------|--------------|--------------|------------------------|----------------|----------------|
| شركة البترول العراقية | كركوك حيفا | كركوك طرابلس | ٩٠٠٠ | ٦٢٠ | عاطل الآن |
| | | | | ٥٣٠ | يعمل |
| | | | | ٦٢٠ | لم يتم بناؤه |
| | | كركوك حيفا | كركوك طرابلس | ١٨٠٠٠٠ | ٥٣٠ |
| | كركوك بانياس | | ٢٧٥٠٠٠ | ٥٥٦ | مشروع |

وهذا الحظ الأخير (٣٠ بوصة) ينتظر إتمامه عام ١٩٥٢ وسيُنقل سنويا ١٣ مليوناً من البراميل .

| (ب) معامل التكرير | | المالك |
|--------------------------|----------------|-----------------------|
| الطاقة اليومية بالبراميل | الحالة الراهنة | المسكن |
| | مشروع | الحكومة العراقية |
| ١٥٠٠ | يعمل | شركة البترول العراقية |
| ٦٤٥٠ | تحت البناء | » » » |
| ١٥٠٠ | يعمل | » » » |
| ٢٢٨٠ | تحت البناء | » » » |
| ٨٠٠٠ - ٧٥٠٠ | يعمل | خانقين |
| ٢٩٢٣٠ | الجملة | |

(ثانياً) الشركات العاملة

بالعراق أربع شركات تقوم باستخراج البترول ورأس مالها موزع بالتساوي بين ٤ شركات بريطانية ، هولندية — بريطانية ، فرنسية ، أمريكية . وفيما يلي عرض موجز لكل منها ونبذة عن الامتياز الممنوح لها .

(١) شركة البترول العراقية

في ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ عقدت شركة البترول التركية اتفاقاً مع الحكومة العراقية بصفقتها وارثة لالتزامات الحكومة العثمانية إزاء الشركة . ولما كان الإنجليز قد لمسوا اتجاه الولايات المتحدة ورأوا اهتمامها ببترول الموصل ، لهذا أعيد تنظيم الشركة فزيد رأس مالها وقسم بين المجموعات الكبرى وفق الحصص الآتية :

| إسم المساهم | النسبة المئوية من الأسهم |
|--|--------------------------|
| (١) شركة لوزيت الإنجليزية - الإيرانية | ٢٣٥٥ |
| (٢) شركة رويال دتش شل | ٢٣٥٥ |
| (٣) الشركة الفرنسية للبترول | ٢٣٥٥ |
| (٤) شركة الاستثمار بالشرق الأدنى ، وهي تمثل رأس المال الأمريكي (ستاندارد أويل وسوكوني فا كورم) | ٢٣٥٥ |
| (٥) جبلنكيان الأرمني ... (Caluste Sarkis) | ٥ |
| الجملة | ١٠٠ |

وهي هذا تنازل الإنجليز لأمريكا عن ربع أسهم الشركة تقريبا أوريغ بترويل
العراق بعبارة أخرى . أما حصة فرنسا فهي النصيب الذي كان مخصصا للرأسمالية
الالمانية قبيل الحرب .

ويلاحظ غلبة رأس المال البريطاني إذ يملك ما يقرب من نصف أسهم الشركة .
وإذا ذكرنا أن جانباً كبيراً من أسهم كل من (١) و (٢) في يد الحكومة الإنجليزية
أمكن أن ندرك مدى مساهمة هذه الحكومة بصفة فعالة في السيطرة على بترويل
العراق كما هو الحال في إيران .

وبمقتضى الاتفاق المشار إليه نالت الشركة امتيازاً مدته ٧٥ عاماً ، وكان
الامتياز مقصوراً على ٢٤ قطعة مستطيلة الشكل مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة
تختارها الشركة بعد أن تنهياً لها الفرصة لإجراء التجارب في منطقة الامتياز كلها ،
وبعد ذلك تقسم الاجزاء كلها قطعاً مماثلة تعرض في المزااد العام .

ولاشك أن الشركة إنما اختارت هذا الإجراء حتى تهديء من ثائرة الأمريكيين
وتحول دون اتهامهم لاجلتمترا باحتكار بترويل العراق كله ، فكأن هذه الخطة أريد بها
في الظاهر أن تكون متمشية مع مبدأ الباب المفتوح الذي كثيراً ما أشار إليه الأمريكيون
وطالبوا بتطبيقه ، وفضلاً عن هذا لم تشأ الشركة أن تقيد نفسها بمساحة محدودة قد
يتضح فيما بعد من الأبحاث والتجارب أنها لا تغل مقادير كافية مجزية من البترول .



أخذت شركة البترول التركية تقوم بأعمالها في سنة ١٩٢٧ ، وما لبثت أن كشفت
بترآ غنياً جداً بإنتاجه على مقربة من كركوك . ولما حان الموعد الذي يتعين فيه على
الشركة الاختيار طبقاً للمادة الخامسة من عقد الامتياز ، لم تكن على استعداد لهذا
الإجراء . ولكن الحكومة العراقية تمسكت بالنص وأصرت على عدم مد المدة بعد
٢٩ نوفمبر سنة ١٩٢٩ .

وفي هذا العام تغير اسم الشركة فصارت تدعى « شركة البترول العراقية »
(وهو الاسم الذي سنتخذه في الحديث عنها منذ الآن) .
احتجت الشركة على القرار وزعمت أنها قامت بأبحاثها بقدر ما وسعها من

جهد ونشاط ، ولكن الهمة المنصوص عليها في الاتفاق غير كافية . فضلا عن هذا فقد تعرضت أعمال الشركة لاعتطل بسبب ما حدث من قلاقل واضطرابات سياسية داخلية ، وهي ظروف لا سلطان لها عليها . لم تسلم الحكومة بهذه الحجج إذ اعتقدت أن الشركة إنما تريد الاحتفاظ بهذه الآبار على سبيل الاحتياطي . وطبيعي أن تستاء الحكومة لأن كل تأخير في استغلال هذه الآبار معناه خسارة مالية تحيق بمخزاة الدولة التي لها حصة في الأرباح . وإزاء هذا الخلاف بين الطرفين دارت مفاوضات بقصد تسويته . وأخيرا أمكن الوصول إلى اتفاق صادق عليه البرلمان العراقي وأصبح نافذ المفعول ابتداء من ٢١ مايو سنة ١٩٣١ ، وأهم نصوصه ما يأتي :

(١) للشركة الحق الوحيد في استغلال موارد الزيت في جميع الأراضي الواقعة داخل ولايتي بغداد والموصل والمحدودتين بالجانب الشرقي من نهر دجلة ، والحدود العراقية التركية والحدود الإيرانية التركية ، مع استثناء الأراضي المنقولة (١) .

وبعبارة أخرى تشمل الاحتكار كافة موارد البترول في الأراضي العراقية شرقي نهر دجلة عدا ولاية البصرة « والأراضي المنقولة » .

(٢) تتنازل الشركة عن كافة حقوقها في المساحات الباقية من الولايتين لتتصرف فيها الحكومة العراقية حسبما تشاء . وبناء على هذا بطل العمل بنظام القمع الذي كان منصوبا عليه في اتفاق سنة ١٩٢٥ .

(٣) تتعهد الشركة أن تقوم من جانبها بمد خط من الانابيب ينتهي عند ساحل البحر المتوسط وذلك في تاريخ غايته نهاية عام ١٩٣٥ . ونصت المادة السادسة على أن يكون الخط ذا كفاية يستطيع معها نقل ٥٠ / على الأقل من الزيت في العام الواحد . وتقرر أن يتفرع الخط إلى شعبتين تصل إحدهما إلى خليج عكا ، وتسير الأخرى عبر بلاد سوريا . ومعنى هذا الشرط الأخير أن ينتهي الزيت إلى موضعين أحدهما في الجهات الخاضعة للانتداب الفرنسي مادام لفرنسا ما يقرب من

ربع أسهم الشركة ، والآخر في دائرة الانتداب البريطاني وهكذا نرى أن المصالح المالية هي المسيطرة .

ولا شك أن وصول البترول بالأنابيب إلى ساحل البحر المتوسط فيه اقتصاد كبير في النفقات عما إذا كان ينقل بحراً من الخليج الفارسي والمحيط الهندي والبحر الأحمر وقناة السويس ، وكذلك يسهل تموين الاسطول البريطاني في البحر المتوسط بحاجته من الوقود . وأكثر من هذا تزداد شدة قبضة الانتداب على الميفانت Levant إذ يصبح من الضروري المحافظة على أنابيب البترول وضمان وصول موارد الزيت سليمة كاملة . فكانت هذه الانابيب وسيلة لربط البلاد التي تمر في أراضيها بالشركات الاحتكارية أو بالحكومات التي تنتمي إليها هذه الشركات . كما نستطيع الأخيرة أن نجد أعذارا للتدخل في شؤون هذه البلدان بحجة المحافظة على الانابيب .

(٤) تدفع الشركة منذ ذلك الحين وإلى أن ينتظم الاصدار من ساحل البحر المتوسط مبلغاً سنوياً قدره ٤٠٠.٠٠٠ جنيهه (ذهباً) حتى يبدأ تصدير الزيت بانتظام .

(٥) تضمن الشركة للحكومة حصة على أساس أربع شلنات عن الطن الواحد وذلك على إنتاج حده الأدنى مليوناً طن لمدة ٢٠ سنة بعد فتح خط الانابيب .

(٦) تعهد الشركة بخفض سعر منتجات شركة زيت البترول في العراق بما يقل عن ثمن الاستهلاك السنوي (بالاسعار السائدة حين عقد الاتفاق) بمبلغ إجمالي قدره ١٢٠.٠٠٠ جنيهه . ويلاحظ أن أعظم الخفض ومقداره الثلث إنما هو في حالة زيت الوقود .

ولما حل ميعاد الدفعة الثانية كانت إنجلترا قد خرجت عن قاعدة الذهب . وفي هذه الحالة نشب الخلاف مع الحكومة العراقية التي طالبت بالدفع على أساس الذهب بينما أصرت الشركة على أن تبقى بالتزاماتها بالجنيه الإسترليني . وهنا سافر نوري السعيد باشا إلى لندن لمباحثة المسؤولين من رجال الشركة ، وأخيراً قبلت الأخيرة أن تدفع

مبلغاً قدره ٥٧٨٠٠٠ جنية على سبيل تسوية المشكلة ، علي أن يكون الدفع بعد ذلك بالجنيه الاسترليني .

(٢) شركة خانقين للبتروول

كان «شركة البترول الإنجليزية الإيرانية» حق استنباط واستثمار الزيت في منطقة «الأراضى المنقولة» ، وصادقت على ذلك الحكومتان التركية والعراقية . وفي ٣٠ أغسطس تم الاتفاق بين هذه الشركة والحكومة العراقية على انشاء شركة تابعة للعمل بالعراق (وتعرف باسم شركة خانقين) وإقامة معمل لتكرير مشتقات البترول ونقل الزيت الذي يستخرج من إيران أو «الأراضى المنقولة» إلى ميناء على البحر عبر العراق . وتقوم الشركة باستنباط البترول من حقل (نפט خانة) وتقله في انبوبة طواها ٢٥ ميلا إلى معملها للتكرير ، القائم على نهر علوان قرب خانقين .

(٣) شركة بترول الموصل

في يونيو سنة ١٩٣١ أعلنت حكومة العراق عن عزمها على منح الامتيازات باستخراج البترول في الأراضى التي لاتشملها الاتفاقات المبرمة مع الشركة الإنجليزية الإيرانية وشركة البترول العراقية . تقدمت عطاءات مختلفة فوقع الاختيار أيضا على مؤسسة اجليزية تعرف باسم British Oil Development Company ، ووقع الطرفان اتفاقاً في العشرين من شهر أبريل سنة ١٩٣٢ بنص على الأمور الآتية :

(١) تمنح الحكومة للشركة امتيازاً لمدة ٧٥ عاماً بقصد استغلال زيت البترول في جميع الاراضى العراقية الواقعة غربى نهر دجلة وشمالى خط عرض ٣٣ درجة شمالاً .

(٢) تتعهد الشركة بإصدار مليون طن سنوياً خلال مدة قدرها سبع سنوات ونصف السنة .

(٣) تدفع الشركة للحكومة العراقية ريعاً سنوياً لاتسترده وذلك حسب البيان التالى إلى أن يبدأ التصدير المنتظم .

| السنة | بالجنيه الذهب |
|----------------|---------------|
| ١٩٣٣ | ١٠٠ر٠٠٠ |
| ١٩٣٤ | ١٢٥ر٠٠٠ |
| ١٩٣٥ | ١٠٥ر٠٠٠ |
| ١٩٣٦ | ١٧٥ر٠٠٠ |
| ١٩٣٧ وما بعدها | ٢٠٠ر٠٠٠ |

(٤) تكون حصة الحكومة أربع شلنات عن الطن الواحد لمدة ٢٠ سنة بعد ابتداء التصدير المنظم . وفيما بعد ذلك (وعرضة لإعادة النظر على أساس أرباح الشركة) لا تقل حصة الحكومة خلال العشرين سنة الاولى عن ٢٠٥ر٠٠٠ جنيه ذهب بشرط أن تسمح موارد الزيت في منطقة الامتياز بإنتاج مليون طن في السنة بسرعة معقولة من جانب الشركة .

() تخصص الشركة للحكومة (خاليا من النفقات) ٢٠٪ من الزيت المستخرج وأن تشتري الزيت من الحكومة إذا دعا الامر بسعر محدود .

ويقضى الامتياز على الشركة بأن تنشىء خط أنابيب يكون الحد الأدنى لطاقته مليون طن سنويا ، أو تعمل الترتيبات اللازمة نحو نقل هذا الحد الأدنى . وفي سنة ١٩٤٢ نقل هذا الامتياز إلى شركة بترول الموصل .

(٤) شركة البصرة للبترول

وامتيازها لمدة ٧٥ سنة ابتداء من ٤ ديسمبر ١٩٣٨ في الاراضي التي لم يسبق منحها في الامتيازات السابقة . وما زالت الشركة في المرحلة الاستكشافية ، ولكنها قامت بأبحاث وافية من جيولوجية وجيوفيزيقية . وهي تدفع للحكومة ريعا قدره ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه ذهبا ، وعليها عمل الترتيب اللازم نحو نقل خمسة ملايين طن من البترول سنويا .

(٥) شركة الرافدين

وهذه تتولى تسويق البترول في العراق وتحصل على حاجتها من معمل تكرير

شركة خاتين أو من معامل الأنجلو إيرانيان . وشركة الرافدين تابعة للشركة الأخيرة .

استثمار واستعمار

من هذا العرض الموجز نرى أن موارد العراق الغنية من البترول ليس لاهله فيها نصيب وكل ما على الأمم الشرقية أن تقدم العمال اللازمين بالأجور المنخفضة المعهودة وأن تأخذ حصة بينما تدفق الأرباح الطائلة على جيوب الرأسماليين الأجانب . إن بترول العراق في كافة أرجائه صار ملكاً لشركات إنجليزية لحماً ودماً ، أو مؤسسات يقب فيها العنصر الإنجليزي ، وذلك لآجال طويلة أي حتى نهاية هذا القرن الذي نعيش فيه .

لقد حددت إنجلترا علاقتها السياسية مع العراق ، معاهدة صداقة دائمة لم ترض أمانى الشعب العراقي في الحرية والاستقلال ، وها هو هذا الشعب الباسل النبيل يطالب بإعادة النظر في المعاهدة ، ويصر على جلاء الجيود الإنجليزية عن أراضيه المقدسة لانه وأشقائه بالشرق أرقى منزلة وأعرق مدينة من بلاد صغيرة في أوروبا وأمريكا متمتعة للأسف بالاستقلال السياسي الكامل .

ولكن ليس المهم فقط الاتفاق على مسألة الجلاء ، بل لا بد من العمل على التحرر الاقتصادي ما وسع الجهد .

فمن الضروري إعادة النظر في امتيازات البترول وشروطها بما يحقق مصالح البلاد وما يضمن لها السيطرة الفعلية أو الاشتراك الحقيقي في الانتفاع بهذه الصورة ، ونحن على أبواب توسع صناعي في حاجة إلى القوة المحركة .

الدعوة إلى تعديل الامتيازات

أخذ الرأي العام العراقي في السنوات التالية للحرب الأخيرة يشتد في مطالبته بإعادة النظر في الامتيازات الممنوحة للشركات الأجنبية ، وهي تعديلات تناول هذه العقود من حيث قواعدها الأساسية وتفصيلاتها . ونحن هنا نقول بالحرف الواحد أهم المطالب العراقية بهذا الصدد كما عبرت عنها صحيفة « صدى الأهالي » في عددها

الصادر بتاريخ ٨ أيار سنة ١٩٥٠ ، وهي بغير حاجة إلى زيادة أو تعليق (١) :

- ١ — تعديل مقدار البدل الذي يدفع لامراق لقاء استثمار النفط من قبل الشركات بحيث يساوي نصف قيمة النفط المصدر ، كما تنص عليه الامتيازات الحديثة التي تمنحها الحكومات المستقلة ، ويجب أن يكون قسم من هذا البدل عيناً ، فتأخذ الحكومة حصة من النفط تعادل ربع الكميات المصدرة والقسم الآخر يدفع ببديل تقدي عن كل طن من النفط المصدر ويجب أن يعادل ربع قيمته كما يجب أن يدفع هذا البدل التقدي إما بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل للذهب ، أو بالعملة الأسترلينية ، بشرط أن يكون سعر التحويل من الذهب إلى العملة الأسترلينية مساوياً للسعر الحر في الأسواق العالمية . وليس للسعر الرسمي الذي يعتبر وهماً .
- ٢ — توحيد الامتيازات الثلاثة الممنوحة لاستثمار النفط في العراق على أساس البدل المذكور .

٣ — زيادة الحد الأدنى لتصدير النفط من كل منطقة من مناطق الامتياز إلى الحد المناسب لتعاقب إنتاج كل منطقة ، بحيث لا يقل مجموع ما يصدر في الامتيازات الثلاثة عن أربعين مليون طناً سنوياً .

٤ — حصر مناطق الامتيازات بالحقول التي اكتشف فيها النفط حتى الآن ، وإخراج المساحات غير المستثمرة من مناطق الامتيازات ، لتصرف بها الحكومة العراقية ، أو تمنح فيها امتيازات أخرى .

٥ — تعديل الأحكام التي يحدد بموجبها سعر النفط المباع في العراق بحيث تسمح بتجهيز البلاد بالنفط ، وهي صاحبه ، بسعر التكلفة مع ربح معقول ، إلى أن تقوم الحكومة بمشروع مصفى النفط الجديد .

٦ — إخضاع شركات النفط لضريبة الدخل أو زيادة المبلغ المقطوع الذي تدفعه لقاءها ، لاسيما وأن إحدى الشركات التابعة لها ، وهي شركة نفط الرافدين ، تحصل على ربح كبير من بيع النفط في العراق دون دفع ضريبة على ذلك .

(١) من المقال الافتتاحي وعنوانه « تعديل امتيازات النفط » بقلم محمد حديد .

٧ - تعديل الأحكام الخاصة باستخدام العراقيين ، بحيث تكون الشركات ملزمة بدون قيد أو شرط باستخدام العراقيين إلا في الوظائف التي توافق الحكومة العراقية على استخدام الأجانب فيها لعدم توفر العراقيين للاشتغال فيها ، وأن تكون الشركات ملزمة بإرسال البعثات من العراقيين إلى خارج العراق ، وفتح دورات خاصة لهم في العراق لتدريبهم على أعمالها .

٨ - التزام الشركات بتحسين أحوال أعمالها وتهيئة وسائل الراحة والرفاه لهم . وهناك في الامتيازات أمور ثانوية كثيرة تستوجب التعديل لتأمين مصلحة العراق ، ولسد الطرق أمام الشركات للتماس من القيام بواجباتها والتزاماتها كما تفعل حتى الآن ، بواسطة وجود بعض القيود الاحترازية أو العبارات الغامضة .
ولكن يجب أن يكون الشرط الأول والأهم لتعديل امتيازات النفط ، نقل مصب النفط ومعمل تصفيته من حيفا إلى ميناء عربي آخر ، ويجب ألا تتساهل الحكومة في هذا الأمر مطلقاً . فيجب أن تفهم الشركات أنه ليس بوسع العراق قطعاً أن يسمح بمصب النفط في حيفا وعلى الشركات أن تقطع أمالها في ذلك ، وأن يبادر إلى نقل مصب النفط إلى ميناء عربي .

مستقبل بترول العراق :

ذكرنا البيانات عن الإنتاج العراقي حتى ختام عام ١٩٤٩ ثم حدثت زيادة فبلغ متوسط الإنتاج اليومي ١١٢٧٠٠ برميل خلال الربع الأول من سنة ١٩٥٠ وارتفع إلى ١٢٦٧٠٠ في الربع الثاني وكان أعلى رقم وهو ١٣٣٠٠٠ من البراميل في شهرى مايو ويونيه ، ومعنى هذه الأرقام زيادة في الإنتاج قدرها ٤٨ ٪ بالنسبة إلى عام ١٩٤٩ .

وللبترول العراقي مستقبل طيب من حيث مقادير إنتاجه . فقد قامت شركة البصرة بأبحاث في منطقة الزبير (شمالى غرب البصرة بقليل) ذات طى إمكانيات واسعة ، كما وجد البترول في نقطة قريبة من نهر دجلة شمالى البصرة . وهناك دراسات أيضاً بشأن إنشاء أنبوية إلى (قاو) على رأس الخليج الفارسي ، كما أن خط
(م - ٧)

الأنايب الثالث من كركوك إلى بانباس سيفتح احتمالات وآفاقاً واسعة حين يتم بناؤه سنة ١٩٥٢ .

ولا شك أن الزيادة في الإنتاج والإصدار تعود بفائدة كبيرة على الحكومة العراقية فقد حصلت في عام ١٩٤٩ على المبالغ الآتية من : -

| | | |
|-----------------------|-----------------|------|
| شركة البترول العراقية | ٢٣٠٤٠٠٠٠ | جنيه |
| شركة الموصل | ٥٠٧٥٠٠٠ | » |
| شركة البصرة | ٤١٠٥٠٠٠ | » |
| | <u>٣١٢٢٥٠٠٠</u> | » |

ولقد أذيع أخيراً نبأ اتفاق مبدئي بشأن رفع الحصص بنسبة تتراوح ما بين ٨٪ و ١٢٪ تبعاً لما إذا كان الدفع يتم بالذهب «الحر» أو حسب سعر الصرف الرسمي . ويقدر أن إذا أطردت الزيادة في الإنتاج وتم إنشاء خط الأنايب المزمع مده وبخاصة الفرع الثالث الى بانباس فإن حصة الحكومة العراقية سترتفع إلى ١٥ مليوناً من الجنيهات في السنة .

الفصل الثامن

إيران والحد من الاحتكار الانجليزي

الحرب العالمية الاولى

وقفت إيران على الحيد ولم تشترك في الحرب إلى جانب أي من الطرفين ، ومع هذا كان جانب كبير من أرضها مسرحا للعمليات الحربية . ولما انضمت الإمبراطورية العثمانية إلى ناحية دول الوسط وأعلنت الحرب على الحلفاء اكتسبت أنابيب بترول إيران أهمية كبيرة ، إذ كان من صالح الأتراك تدميرها وتعطيلها عن العمل ، كما حرصت الدولة البريطانية على الدفاع عنها وعن منابع الزيت ومنشآت الشركة .

وحدث أن قطعت الأنابيب في بعض المواضع بفعل قبائل إيرانية تأثرت بدعاية لأتراك المسلمين ، فما كان من الشركة إلا أن لجأت إلى إجراءات غريبة شاذة طابعها التعسف والعنف ، فامتعت عن الوفاء بالتزاماتها المالية ، ثم طالبت بتعويض قدره ٦٠٠.٠٠٠ جنيه عما لحقها من الأضرار ، وأبت الحكومة الإيرانية قبول هذا الوضع ، لأن حيادها خرقة الطرفان المتحاربان خلافا للقواعد القانونية الدولية المرعية ، فضلا عن هذا فإن خبراء من الإنجليز قدروا الخسارة بمبلغ بسيط لم يتجاوز عشرين ألفا من الجنيهات .

توترت العلاقات بين الطرفين خاصة وأن الشركة أثبت أن تقبل فكرة التحكم في هذا الخلاف كما تقضى بذلك نصوص عقد الامتياز .

وتعرضت البلاد للأهوال وأعمال التدمير بسبب حرب العصابات التي نشبت خلال الحرب ، وبسبب زحف وارتداد الأتراك والروس . وكانت الجيوش المتحاربة أثناء تفقرها تسلب الناس ما يملكون من مال وغذاء ، وهذا مضاف إلى الخسائر الكثيرة في الأرواح .

وانتهزت إنجلترا والروسيا فرصة الحرب فتفاهمتا فيما بينهما وذلك على حساب هذا القطر ، فأطلقت يد روسيا في القسم الشمالي منه بينما اختصت إنجلترا بالمنطقة الوسطى المحايدة وذلك إلى جانب جنوب البلاد (١) ، وبهذا قسمت البلاد نهائيا بين الدولتين الاستعمارييتين . وكان الاتفاق سريا بطبيعة الحال ، ولكن بعد انقلاب نظام الحكم في روسيا وسقوط حكم القيصرية على أثر ثورة سنة ١٩١٧ الإشتراكية الحاسمة أسرع البلاشفة فأذاعوا نصوص الاتفاقات السرية التي عقدهتها الحكومة القيصرية مع حلفائها على حساب الأمم الشرقية ، ولما علم الإيرانيون بنبأ ذلك التقسيم اشتد غضبهم من ناحية إنجلترا ، ورأوا فيها عدواً يعمل ما في وسعه على امتلاك بلادهم وإدخالها في نطاق الإمبراطورية ، وبذلك زادت العلاقات بين الطرفين سوءاً وتوتراً .

ولما وضعت الحرب أوزارها طالبت إيران أن تمثل في مؤتمر الصلح ، وبعثت وفداً من قبلها إلى باريس لعرض قضيتها على الدول المنتصرة . وكان لإيران مطالب أهمها :

(١) تعديل حدودها ، بحيث تشمل مناطق واسعة على حساب روسيا وتركيا (٢) .

(٢) التعويض الملائم عن الأضرار التي أصابها بسبب الأعمال الحربية التي قام بها الطرفان المتحاربان في أراضيها .

(٣) إلغاء الامتيازات التي كان الأجانب يتمتعون بها .

أبت إنجلترا الموافقة على السماح للوفد الإيراني بحضور مؤتمر الصلح بحجة أنه يضم الدول التي اشتركت في الحرب فعلاً (٣) ، كما كانت ترى أن مستقبل إيران

(١) في سنة ١٩٠٧ عقد اتفاق بين روسيا وإنجلترا وبمقتضاه قسمت بلاد فارس منطقتي خوزستان الشمالية وروسيا والجنوبية لإنجلترا . وبينهما منطقة محايدة لمنع الاحتكاك بين الطرفين .
(٢) طالبت بغرب آسيا الصغرى لغاية نهر الفرات بما في ذلك ولايتا ديار بكر والوصل ، ثم إقليم القوقاز بما فيه باكو وأريغان ، ومناطق أخرى في الشرق بحيث تشمل مقاطعتي مرو وخبوه .
(٣) هذم حجج يراد بها ابعاد القضايا القومية من أن تعرض على هذه الهيئات الدولية ، ويلاحظ أن إنجلترا كذلك حالت دون عرض الوفد المصري لأمر مصر على مؤتمر فرساي . وحتى اليوم =

لا يعنى أحداً سوى إنجلترا وحدها . وقد كان لهذا العمل من جانب الإنجليز آثار سيئة ، فمن جهة استاء الإيرانيون لهذا الموقف إزاء وفدكم ، وهو موقف فيه إشعار بالإهانة والاحتقار . ومن جهة أخرى ثارت شكوك الدول الأخرى وبخاصة أمريكا حيث سرى الإعتقاد بأن لإنجلترا أغراضاً خفية في تلك البلاد .

في هذا الوقت أرسلت إنجلترا إلى طهران وزيراً مفوضاً في شخص سير هنري كوكس وهو من أرفع الدبلوماسيين الإنجليز ذوي الخبرة الواسعة في شئون الشرق الأوسط ، وكان مؤيداً كل التأييد من جانب لورد كرزون .

دارت المفاوضات بين كوكس وحكومة طهران ، واستغرقت تسعة أشهر ، وأخيراً وصل الطرفان إلى اتفاق في ٩ أغسطس سنة ١٩١٩ وفيما يلي أهم نصوصه (١) :

- (١) الاعتراف باستقلال إيران وسلامة أراضيها .
- (٢) تقدم الحكومة البريطانية المستشارين الذين تطلبهم الحكومة الإيرانية .
- (٣) تقدم إنجلترا الضباط والمعدات والذخائر لإيران بصدد تنظيم جيشها .
- (٤) عقد قرض لإيران قدره مليونان من الجنيهات بفائدة ٧٪ / لمدة ٢٠ سنة ،

== لم تشترك مصر في مؤتمر الصلح الذي عقد بعد الحرب الثانية مع أن مصر لعبت دوراً هاماً . وتعرضت لخسائر كبيرة وأعلنت الحرب فعلاً ، ولها مطالب كبيرة من إيطاليا خاصة .

(١) راجع الجزء الثاني من كتاب Sir Percy Sykes : History of Persia (ص

٥٢٠ — ٥٢١) وقد جاء في ديباجة الإتفاق ما يأتي :

« In virtue of the close ties of friendship which have existed between the two Governments in the past, and in the conviction that it is in the essential and mutual interests of both in future that these ties should be cemented, and that the progress and prosperity of Persia should be promoted to the utmost, it is hereby agreed between the Persian Government on the one hand and his Britannic Majesty's Minister acting on behalf his Government on the other, as follows » .

ويتلو ذلك نصوص الإتفاق

وذلك لمساعدتها على تمويل المشروعات الإصلاحية المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ من الاتفاق .

(٥) التعاون المشترك في تنمية التجارة ومكافحة المجاعة ، وذلك بالاشتراك في المشروعات التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغايات ، كإنشاء الطرق الحديدية ووسائل النقل الأخرى .

(٦) اتفاق الحكومتين على تأليف لجنة مشتركة لفحص وإعادة النظر في التعريفات الجمركية القائمة بقصد إصلاحها بما يكفل مصالح البلاد المشروعة وزيادة رخصتها .

وبرغم التأكيد باستقلال البلاد وسلامة أراضيها فإن الاتفاق يمكن اعتباره إجمالاً كعاهدة بشأن حماية مستترة ، فالركز الذي اقترحه إنجلترا يجعل إيران في مركز مصر بعد الحرب العالمية الأولى حيث كانت تقوم في البلد حكومة إسرائيلية بمساعدة مستشارين من الإنجليز (١) . وقد أثار هذا الاتفاق الذي لم يودع مكتب عصبة الأمم شكوك فرنسا وغيرها من الدول ، كما غضب له الوطنيون من أهل إيران إذ رأوا فيه إشرافاً بريطانياً على بلادهم .

كان لابد من أن يعرض الاتفاق على المجلس (البرلمان) تمشياً مع نصوص الدستور الصادر في عام ١٩٠٦ . وفي خريف سنة ١٩١٩ توجه الشاه إلى إنجلترا في زيارة استقبال فيها استقبالاً طيباً من جانب الحكومة الإنجليزية ، وهناك أعرب عن تقديره البالغ لما تم بين البلدين ، وأخيراً عاد إلى طهران .

في هذا الوقت سقطت الوزارة القائمة بالحكم ، وخلفتها أخرى أحد أعضائها ممن كانوا موالين للامان خلال الحرب . وبهذا يمكن القول بأن الاتفاق صار غير نافذ المفعول من الوجهة العملية . ولم يبق إلا ظهور الرجل الذي يفصح عن هذا رسمياً .

قلم نظام الحكم

حدد يوم ٢٠ فبراير سنة ١٩٢١ لاجتماع « المجلس » وكان المنظور أن يعرض عليه الاتفاق مع إنجلترا . وفي يوم ٢١ فبراير زحف على العاصمة واستولى عليها الضابط رضا خان الذي ينتمى إلى طبقة الفلاحين من أهل مقاطعة مازنداران وأصبح رضا خان وزيراً للحربية ، وأسرعت الوزارة الجديدة في السادس والعشرين من نفس الشهر إلى إعلان إلغاء الاتفاق مع إنجلترا ، وهو نفس اليوم الذي وقع فيه بمدينة موسكو إتفاق بين إيران وروسيا السوفيتية في صالح الدولة الأولى كثيراً ، الأمر الذي عزز موقف الوزارة إزاء إنجلترا ومالها من أطباع استعمارية ومصالح اقتصادية كبيرة في البلاد . وقد أقر المجلس سياسة الوزارة ، وبدأت خلال المناقشات التي دارت روح العداء واضحة نحو الدولة البريطانية .

وهكذا تحطمت سياسة كرزون الرامية إلى بسط السيطرة الإنجليزية بأمثال هذه الاتفاقات والمعاهدات ذات المظهر البريء البراق والجوهر الاستعماري البشع .

وفي سنة ١٩٢٤ استطاع رضا خان أن يتخلص من رئيس الوزراء ويتولى منصبه ، وبهذا آلت إليه مقاليد الأمور وأصبح له الاشراف الفعلي على سياسة البلاد وأجهاها ، وفي العام نفسه غادر السلطان أحمد البلاد خوفاً على حياته وسافر إلى أوروبا حيث أقام بها إلى أن مات سنة ١٩٣٠ .

وكانت تركيا قد ألغت السلطنة وانجهدت إلى الجمهورية فأثر ذلك في إيران وقامت حركة عبرت عنها الصحافة ، وترى إلى إقامة الحكم الجمهوري . ولكن إقدام تركيا على إلغاء الخلافة وما تلا ذلك من أعمال عدها الرجعيون خروجاً على الإسلام ، كان له رد فعل في إيران ، فخدمت حركة المطالبة بالحكم الجمهوري . إلا أن البلاد قررت في أكتوبر سنة ١٩٢٥ عزل الشاه المقيم في بلاد أجنبية بعيداً عن وطنه ، ودعت إلى الانعقاد جمعية تأسيسية نادت برضا خان شاهاً أي امبراطوراً للبلاد باسم « الشاه رضا بهلوي » ، وبهذا تغير نظام الحكم ، واعتلى العرش حاكم قوى الشكيمة ، غيور على المصلحة العامة ، همه الاصلاح الحقيقي ، وتقوية الوطن في الداخل ، والخلص من كافة مظاهر السيطرة الأجنبية .

وهكذا دخلت إيران في عهد جديد زاهر يبشر بأكبر الآمال للبلاد ، ولكنه يمثل مصدر المضايقة للاحتكارات الأجنبية وعلى رأسها احتكار البترول الذي يتركز في أيدي الشركة الانجليزية الإيرانية .

عرض موجز لتقدم ايران الحديثة :

انجهدت سياسة الشاه الجديد نحو تعمير مرافق البلاد من مختلف النواحي . وكان أول ما ينبغي عمله المبادرة إلى دعم سلطان الحكومة المركزية وبسطه على كافة الأرجاء . ولهذا ضربت الحكومة على أيدي القبائل العابثة بالنظام ، وجردتها من سلاحها ، وأخمدت ثورات دبرها دعاء الفتن في بعض المقاطعات ، وزجت بنفر من الزعماء والرؤساء التمرديين والنزاعيين إلى الاستقلال المحلي في غياهب السجون ، وعملت على تقوية الجيش وزيادة عدده . وكان من أثر هذا كله أن انتشر الأمن وساد الهدوء ، وهذا كله عنصر أساسي لا بد من توفره حتى يمكن ضمان الاستقرار والنجاح للسياسة الإصلاحية المنشودة .

انجهدت عناية الحكومة بعد ذلك إلى الحالة المالية وعينت الدكتور Millspaugh الأمريكي مستشاراً مالياً وزودته في بادئ الأمر بسلطات واسعة ، فأقبل الرجل على عمله بهمة ونشاط وإخلاص . وقد ترتب على جهوده أن زادت إيرادات الحكومة وأمكن إجراء وفر في المصروفات ، وتوازنت الميزانية . ولكن ما لبث الخلاف أن نشب بينه وبين الحكومة ، ويلاحظ أولاً أن العزم على جباية الضرائب من الأغنياء والفقراء على حد سواء أثار غضب الطبقة المالكة في البلاد لأنها تعودت أن تتضخم جيوبها على حساب الجماهير الكادحة من فقراء الفلاحين والصناع .

وكذلك عمدت الإدارة المالية إلى طرد عدد من الموظفين غير الأكفاء والذين كانوا يشغلون مناصبهم بحكم القرابة أو مراكمهم في أسراتهم وعشائرهم ، وهو ذلك الهداء الويل في الأمم الشرقية حيث تلعب المحسوية دوراً كبيراً . وحدث أن ثار الجند في خراسان لعدم دفع مرتباتهم ، وهنا طالب الشاه بمبلغ من المال حتى يتمكن من تسوية النزاع فأبى الأمريكي ، الأمر الذي اضطر معه الامبراطور إلى أن يستدين

٣٠٠٠ ريال من أحد مصارف طهران (١) . ووقف المنتشار موقف تصلب إزاء مطالب روسيا بشأن مصايد الأسماك إذ رفض الموافقة على منح أية امتيازات . ولاشك أن هذا الموقف يتداخل فيه عاملان ، أولهما الرغبة في خدمة المصالح الإيرانية من جهة ، وثانيهما تأييد السياسة الرأسمالية بمعاكسة الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم من جهة أخرى . ولكن ما لبثت الظروف (التي سنشير إليها فيما بعد) أن أجبرت الحكومة الإيرانية على التفاهم مع الحكومة السوفيتية ، مما أثار غضب المستشار المالي إلى درجة شديدة .

وأخيراً نشب الخلاف الذي لم يتمكن الطرفان من تسويته ، ذلك أن الحكومة أرادت في حالة تجديد عقد الرجل أن تحد من سلطانه وطلبت أن يحال أي نزاع بينهما على مجلس الوزراء أو «المجلس» أي البرلمان الإيراني ، ولكن أصر الدكتور على أن يعرض الموضوع على السلطة التشريعية وحدها لا غير (٢) . وهنا انتهت أعمال البعثة المالية الأمريكية وغادرت البلاد ، وأخذت الحكومة الإيرانية تستعين بعد ذلك بخبراء من دول أخرى كأمانيا وسويسرا ، وبعضها دول ليس لها أطباع استعمارية خاصة في البلاد .

كان حجب الزاوية في سياسة العهد الجديد تحقيق استقلال البلاد بطريقة فعلية ، وأول ما يجب السعى إلى تحقيقه التخلص من الامتيازات القضائية التي يتمتع بها الأجانب المقيمون في البلاد . ويلاحظ أن روسيا تنازات عما كان لرعاياها من امتيازات من هذا النوع سنة ١٩٢١ ، فكان هذا العمل ورقة رابحة في يد الحكومة الإيرانية ، وفضلاً عن هذا فإن الدول اعترفت لتركيا الحديثة بحقها في الخلاص من الامتيازات (معاهدة لوزان) . وأخذت الحكومة الإيرانية تعمل على إصلاح

(١) قد يكون اعتراض المنتشار المالي سليماً من الوجهة الاقتصادية البحتة ، ولكن هناك ظروفاً تميز الأعضاء عن المبادئ الاقتصادية . فإشاه تواجبه حركة قوامها رجال الجيش وهم عدة الحكومة في إقرار النظام ، فلا بد إذن من تلافى الحالة ، فعناد المنتشار خطأ من وجهة نظر المصلحة العامة التي يجب أن تتضاءل أمامها كافة الاعتبارات ولو إلى حين .

Sir Percy Sykes · History of Persia, vol 11 p. 560.

النظام القضائي في بلادها أولاً . وفي سنة ١٩٢٧ صدرت التنظيمات القضائية الجديدة معتمدة على القانون الفرنسي ، وبعد هذا أعلنت الدول عزمها على إلغاء الامتيازات نهائياً ابتداء من عام ١٩٢٨ ، فوافقت فرنسا على هذا الاجراء ، أما إنجلترا ذات الصالح المتشعبة فتشبثت أولاً ولكنها اضطرت إلى الرضوخ أخيراً والواقفة على سياسة الحكومة الإيرانية . وفي السنة ذاتها صدر النظام الجمركي الجديد وبمقتضاه فرض حد أعلى كبير للرسوم الجمركية بالنسبة إلى البلاد الأجنبية جميعاً إلا مع الدول التي تعقد معاهدات مع إيران فإنها تتمتع بالحد الأدنى . وقد وافقت الدول على النظام الجديد ، وبذا تخلصت البلاد من القيود القديمة على استقلالها الاقتصادي . وما ذلك إلا لأن قادة إيران صمموا على الاستقلال وعرفوا السبل إليه واختاروا الظروف المناسبة واستغلوا المواقف الدولية فنجحوا ووقفوا ! أليس هذا درساً لغيرهم ؟
نعتقد ذلك .

ولكن أي تقدم اقتصادي في بلاد كإيران غير ميسور مادامت المواصلات الداخلية متأخرة لأنها بلاد شاسعة الأرجاء ومعظمها جبلي وعر . فعند اعتلاء الشاه العرش لم يزد طول الطرق البرية الصالحة للاستعمال وسير العجلات عن ١٢٠٠ ميل ، فأقدمت الحكومة على الاكثار منها ومتابعة العناية بها وإصلاح الموجود منها ، وكانت النتيجة أن تضاعف طولها قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأت بعد ذلك العمل في مد خط حديدي كبير يعد من أبرز الأعمال الإصلاحية التي تمت في إيران الحديثة .

وبذلت جهود كبيرة نجحت إلى حد طيب في تنمية الزراعة وتنشيط التجارة وإدخال النهضة الصناعية أسوة بدول الغرب وحق يكمل الاستقلال الاقتصادي للبلاد .
ومما يلاحظ على سياسة الحكومة الإيرانية احتكارها للتجارة فعلا بحيث أنها كانت تسيطر على الصادرات والواردات ، كما كان كثير من المصانع والمنشآت ملكاً للدولة . وقد يعترض البعض من رجال الاقتصاد على امتلاك الحكومة لمظاهر النشاط الاقتصادي ، ولكننا نرى اليوم الدول تعمد إلى توطين الكثير من المشروعات Nationalisation

إذا كان الغرض من هذا « التوطين » العمل على ما فيه صالح مختلف طوائف المجتمع وأن يكون هدفه القضاء على الفوارق القائمة والتي أثبتت ضررها أكثر مما أدت إلى مصلحة المجموع .

لعل القارئ يهذرننا إذا كنا قد توسعنا نوعاً في الحديث عن نهضة إيران الحديثة ، ولكن الواقع أن هذا العرض كان أمراً لا بد منه حتى نستطيع أن نبين حالة البلاد في ذلك العهد الجديد ، وحتى يتسنى لنا إدراك الدوافع والظروف التي انتهت بالنزاع الخطير الذي نشب بشكل حاد منذ سنة ١٩٢٨ بين الحكومة الإيرانية وشركة الزيت الانجليزية .

المنازعات بشأنه حساب الأرباح

ذكرنا في صدد الحديث عن الامتياز الممنوح لدارسي أن للحكومة نصيباً من صافي الأرباح السنوية التي تجنيها شركة الزيت . وعرضنا في موضع آخر للخلاف الذي نشأ بين الطرفين في أوائل الحرب الأمريكية الأولى . وقد تعددت مظاهر النزاع وأغلبها راجع إلى عدم تعيين القاعدة التي يمكن على أساسها تقدير الأرباح الصافية وبالتالي حصة الحكومة . ومما جعل الأمر ذا أهمية أن أصحاب الامتياز لم يقتصروا على مؤسسة واحدة بل عمدوا إلى تقسيم العمل بين عدة شركات لكل منهما مجال عملها الخاص (١) . وأخيراً في ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ وقع الطرفان اتفاقاً لتحديد الأساس الذي تدفع بمقتضاه حصة الحكومة في المستقبل ، كما انتهينا في الوقت ذاته إلى اتفاق آخر التزم بمقتضاه الشركة أن تدفع مليوناً من الجنيهات الاسترلينية بصفة تسوية نهائية للمشاكل المختلفة التي ظلت قائمة في السنوات السابقة للتفاهم . ورغم هذا كله لم تنقطع عوامل الاحتكاك ولكنها ناشئة عن اختلاف المحاسبين من جانب الطرفين في تقدير صافي الأرباح ، ولهذا ظلت العلاقات مشوبة بالكدر والتوتر حتى عام ١٩٢٨ . وطبيعي أن تدقق الحكومة الإيرانية في مراجعة الحسابات وأن نحرمص على استيفاء حقوقها كاملة

(١) من مميزات المؤسسات الاحتكارية انشاء الشركات التابعة (Sūraqsīdy) وهي من وسائل الإحتكار والسيطرة على الإنتاج .

وألا تظهر أى قدر من التساهل مع المستغلين والمحتكرين الذين يجعلون صالحهم الذاتى الهدف الأول والأخير . نقول طبعى أن تفعل حكومة إيران ذلك بعد أن صارت أمورها (بعد الاتفاقات السالفة الذكر) إلى تلك اليد القوية الحازمة ممثلة فى رئيس البلاد الأعلى سواء وهو فى الوزارة وزيراً أو رئيساً ، أم بعد ذلك وهو امبراطور للبلاد وصاحب السلطة العليا .

السعى الى اعادة النظر فى الامتيازات

قلنا إن حكومة الشاه عمدت إلى إلغاء الامتيازات الأجنبية السياسية والقضائية التى كانت انتقاصاً حقيقياً من سيادة الدولة ، ولهذا رأت الحكومة الإيرانية أن الوقت قد حان لمراجعة الامتياز الذى تتمتع به شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية . ولم تكن المسألة بالسهولة التى يظنها البعض لأن وراء هذه الشركة حكومة انحلترا والامبراطورية بقواتها البحرية والبرية .

ولكن أثبتت الأحداث أن الارادة الوطنية الخالصة الحازمة قيمة أن تنال حقها — ولو بعد جهاد طويل — من برائن الاستعمار الاحتكارى الغاصب . وثمت أسباب متنوعة حملت الحكومة الإيرانية على انتهاج هذا السبيل . فالعهد الجديد بطابعه الايرانى القومى وسعيه الخالص لاعادة مجد الدولة أشاع فى النفوس روحاً قومىة عنيفة ، ومن مظاهر القومية أن تنفر نفوراً عنيفاً من الاحتكار الأجنبي ، وأن تسعى إلى الخلاص منه أو الحد من سيطرته ، بل وأكثر من هذا ، فإن هذا الاتجاه أول واجب عليها وإلا كانت سياسة وطنية براء . ولهذا نعجب كثيراً من أديعاء الوطنية الذين يماثلون الاحتكار ، بل ويدعون إلى أوطانهم بحجة المساهمة فى تعميرها وإنهاضها ، وهى الفرصة التى يتلقفها حتى يتغلغل تحت هذا الستار الشفاف .

وقد أخذت إيران منذ بداية عهدها الجديد هذا تحذو حذو الدول الغربية ، وتقتبس ما يصلح لها من أسباب النهوض والارتقاء ، وتتعلم الأساليب الغربية ، وخرجت من هذا كله بنتيجة واضحة وهى أنها موضع استغلال قىل عنه إنه فريد فى بابه ، ولا مثيل له فى تاريخ الأزمنة الحديثة . وفضلا عن هذا رأت إيران أنها ليست

الوحيدة في ميدان الكفاح ضد الاستغلال ، فتركيا الحديثة تحت قيادة أتاتورك
المستنيرة الحازمة تحرص على ألا تمكن للأجانب في بلادها ، والعراق الذي لم يحصل
على استقلاله كاملا شاملا ، أعاد النظر في الامتيازات الممنوحة لشركة البترول العراقية
واستطاع تعديلها إلى حد ما .

غير أن المسألة ذات ناحية مالية لها أهميتها وخطرها ، فالعهد الجديد في إيران
تميز بنهضة إصلاحية شاملة لا بد من مواصلتها ، وهذه الإصلاحات لا سبيل إلى
الاضطلاع بها وإتمامها إلا بالأموال من موارد البلد العادية ، لا بطريق القروض
الأجنبية التي تمكن للاستثمار .

ومن الطبيعي أن ترى الحكومة الإيرانية في شركة الزيت سبيلا إلى الحصول
على مقدار كاف من المال يسد بعض الحاجة ، وقد شاهدت أن نصيبها من الأرباح
غير منتظم في مقداره ، فتارة يرتفع وتارة أخرى ينخفض ، الأمر الذي يؤثر تأثيرا خطيرا
في الإيرادات المنتظرة من هذا الباب ، في الوقت الذي يجنى فيه الاحتكار أرباحا
طائلة . حقيقة بلغ المتوسط السنوي لما تسلمته الحكومة الإيرانية ١٩٢٧/١٩٢٦ من
الجنهات خلال الفترة الممتدة من عام ١٩١٩ / ١٩٢٠ إلى عام ١٩٢٧/١٩٢٩ ،
ولكنه لم يكن منتظما كما قلنا ، وكما يتضح من الأرقام الآتية :

| السنة | مقدار الحصة بالجنهات |
|-----------|----------------------|
| ١٩٢٣ | ٤١١٠٠٠ |
| ١٩٢٧/١٩٢٦ | ١٠٤٠٠٠٠٠ |
| ١٩٢٨/١٩٢٧ | ٥٠٢٠٠٠ |

ونستطيع أن نبرر عمل الحكومة الإيرانية إذ رأيت حصتها نهوى إلى ما دون
النصف في ظرف عام ، واحتجت على هذا العمل ، واتهمت الشركة بأنها تحاول
تقييد الإنتاج لصالحها مما يعود بالضرر على الدولة ، ولكن الشركة أرادت التخاص فادعت
بأنها تعاني أزمة عالمية في أسعار البترول ، وأنها مضطرة بسبب هذه الظروف السائدة ،
وبسبب الانخفاضات التي يتعين عليها عقدها مع الهيئات العالمية المشتغلة بإنتاج البترول

إلى تقييد الإنتاج مؤقتاً ، وإلا هبطت الأسعار إلى حد كبير ، وتأثرت أعمال الشركة .

إلغاء الامتياز

دارت المفاوضات بين الطرفين منذ عام ١٩٣٨ وكان الهدف في أول الأمر متعلقاً بطبيعة ومدى ما تطالب به الحكومة الإيرانية من ازدياد اشتراكها في أمر الامتياز ، ولكن المفاوضات تحطمت لأن الشركة أثبتت أن تجيب الحكومة إلى عرضها من حيث تعديل شروط الامتياز بما يتفق مع وجهة النظر الإيرانية .

وفي أواخر سنة ١٩٣١ استؤنفت المباحثات على نطاق أضيق إذ كان الغرض المراد منها التفاهم على الطريقة التي يتم بها حساب أرباح الشركة . أما وقد انحصرت المفاوضات في هذا الأمر ، وهو عرضي بطبيعة الحال بالنسبة إلى الموضوع الأساسي وهو شروط الامتياز المجدفة ، أمكن الوصول إلى اتفاق يهت بصورة منه إلى العاصمة الإيرانية لتتال المصادقة (٢٩ مايو سنة ١٩٣٢) .

وجاءت تحطمت الآمال ، وانهار البناء بأكمله إذ دخل في الموضوع عنصر جديد كان له أثر حاسم ، إذ في ٣ يونيو سنة ١٩٣٢ قدرت حصة الحكومة فأذاها بمبلغ ٣٠٦٨٧٢٢ جنيه ، فكان ذلك التقدير صدمة أذهلت الحكومة الإيرانية حين شاهدت نصيبها ينحط إلى هذا الحد التافه إذا قيس بما كان عليه قبلاً ، فهو ١٤٣٧٠٠٠ جنيه سنة ١٩٢٩ و ٣١٢٣٨٧٣١٢ سنة ١٩٣٠ .

أصبح المأزق غاية في الحرج ولا بد من إيجاد مخرج منه ، فطلبت الحكومة من الشركة إيضاحاً وأن تعيد مراجعة الأمر . ويبدو أن صبرها قد نفذ ، ولذا بعثت في ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٢ إنذاراً للشركة تعلن فيه إلغاء الامتياز اعتباراً من ذلك التاريخ .

وجاء في بلاغ الحكومة الإيرانية أنه ليس لها غرض من هذا العمل سوى حماية المصالح الإيرانية ، وأردفت ذلك بقولها إنه إذا كانت شركة الزيت الإنجليزية الإيرانية على استعداد — خلافاً لما مضى — لأن تصون المصالح الإيرانية بالطريقة التي تتفق مع وجهة نظر الحكومة الإيرانية على أساس من النزاهة والعدالة ، ومع تقديم

الضمانات اللازمة التي تكفل صيانة تلك المصالح ، فإن الحكومة من ناحية المبدأ لا تجد لديها ما يحول دون منح الشركة المذكورة امتياز جديد .

مبدأ تغير الظروف

وواضح أن العدالة تؤيد الحكومة الإيرانية في موقفها ومطالبها ، فهي لا تريد إلغاء الامتياز لتمنحه لشركة أخرى ، وإنما تريد من الشركة أن تراعى مصلحة البلد الذي تستغل موارده بطريقة شريفة ، وعلى أساس المساواة العادلة .

ومن الطبيعي أن تصر الدولة الإيرانية الجديدة على وجهة نظرها ، فقد زالت الظروف السابقة وجدت أخرى تحتم إعادة النظر في الامتياز ، ولماذا لا يكون لها هذا الحق المتواضع بينما سبق لروسيا السوفياتية أن أنكرت ديونها وتعهداتها التجارية والمالية قبل الدول الرأسمالية الأخرى ؟

لقد كانت إيران سنة ١٩٠١ دولة ضعيفة مهيضة الجناح يحكمها من لا يقدر للمسئوليات الجسام إزاء مصالح البلاد ، ولم تمض سنوات قلائل حتى صارت البلاد منطلق نفوذ بين إنجلترا وروسيا القيصرية ، وتعرضت حرمة أرضها للانتهاك خلال الحرب ، كما امتهنت كرامتها حين لم يسمح لوفدها بالدخول والاشتراك في مؤتمر الصلح بباريس ، ولكن منذ ذلك التاريخ حتى سنة ١٩٣٢ تغيرت الظروف تغيراً كلياً وأساسياً ، فالأسرة المالكة التي منح أحد أفرادها ذلك الامتياز المحجف قد أصبحت في ذمة التاريخ ، وهذا انقلاب لا يقل أهمية عما حدث في روسيا ، ولم تعد إيران تلك الدولة الضعيفة إلى حد العجز بل أصبح لها جيش قوى حسن التدريب نسبياً يستطيع أن يصمد للاعتداء ، والعلاقات مع روسيا وإن لم تكن ودية تماماً إلا أنها لم تكن متميزة بروح العداة السافر والتحفز لانتهاز الفرصة ، بل بالعكس بهما حدث كل ما فيه إخراج لانجلترا الرأسمالية ، وأحوال إيران الداخلية تحسنت كثيراً واستتب فيها الأمن والنظام ، وأصلح الكثير من أحوالها الاقتصادية ، بفضل المستشارين من الدول الأخرى ، وإيران في سنة ١٩٣٢ قد تخلصت من وطأة الامتيازات الأجنبية .

الموقف الدولي

وقد أحسنت إيران اختيار الوقت لعمليها الجريء ، فسنه ١٩٣٢ تمثل أشد فترات الأزمة الاقتصادية العالمية سوءاً وما ترتب على ذلك من اضطراب أحوال العالم الرأسمالي ، واليابان قد نفذت سياستها في منشوريا وغادرت عصابة الأمم ولم تقم وزناً لانجلترا أو غيرها ، والموقف في أوروبا مضطرب قلق فالنازية في ألمانيا قد عظم شأنها وأصبح وصولها إلى مقاليد السلطة مسألة وقت .

وفي ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ اجتمع المؤتمر الدولي للنظر في مشكلة التسليح ، والبحث في الوسائل المؤدية إلى خفضه ، ولكن ما لبث أن بدا التباين بين وجهات نظر الدول المشتركة فيه ، ووضحت روح الشك المتبادل ، وصار فشل المؤتمر أمراً محققاً ولا مناص منه .

هذه الظروف الدولية التي أجملتها كانت عاملاً شجع إيران على موقف التصلب إزاء الشركة ، ثم محاولة إلغاء الامتياز أخيراً .

تدخل الحكومة الإنجليزية

ردت الشركة على الحكومة منكرة قانونية تصرفها هذا ومشروعيتها ، فكان الجواب أن القرار نهائي ولا نكوص عنه . وهنا أصبح لامفر من انتقال الأمر إلى الميدان السياسي ، فأرسلت الحكومة البريطانية في ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٢ مذكرة شديدة اللهجة أعلنت فيها أنها تعد إلغاء الامتياز خرقاً للتعهدات وهو أمر لا تسمح به ولا تقره مطلقاً ، ثم طالبت إيران بسحب الانذار في الحال وإلا أصبحت في حل من « اتخاذ كافة الإجراءات المشروعة » لحماية مصالح الشركة « العادلة التي لا يتازع فيها أحد » ثم أنذرت الحكومة الإيرانية بأنها لن تحتمل مطلقاً أي ضرر يصيب الشركة أو مبانها أو عملياتها بأي حال من الأحوال . ولم تعبأ حكومة إيران بهذا التحذير أو الانذار وأرسلت رداً شديداً على المذكرة ، فما كان من الحكومة البريطانية إلا أن بعثت بأخرى في ٨ ديسمبر وأعلنت فيها أنه إذا ظلت الحكومة الإيرانية ترفض سحب قرارها بإلغاء الامتياز في خلال أسبوع واحد من هذه المذكرة

فلن يكن أمام الحكومة البريطانية سوى أن ترفع أمر عمل الحكومة الإيرانية إلى محكمة العدل الدولية الدائمة للنظر في قانونية هذا العمل (حسب المادة الاختيارية) أجابت الحكومة الإيرانية منكرة اختصاص المحكمة في النظر في هذا الأمر ، واتهمت حكومة إنجلترا بأنها تعمد إلى التهديد ، ثم صرحت بعزمها على إحالة الخلاف إلى مجلس عصبة الأمم .

رفع الأمر إلى المجلس وعين المسيو بنيس مقررأ في الموضوع ، وقد استطاع الرجل إقناع الطرفين بالاتفاق فيما بينهما ، وتم هذا في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٣ وصادق عليه البرلمان الإيراني في ٢٨ مايو والشاه في اليوم التالي وأصبح نافذ المفعول للمفعول منذ ذلك التاريخ .

مادة كسبت ايرانه من الاتفاق الجديد

كان الاتفاق كسبا كبير للدولة الإيرانية كما يتضح من التعديلات التي أدخلت على عقد الامتياز الأصلي ، مما منورده مع الإيجاز .

أولاً — خفضت المساحة التي يشملها الامتياز إذ اقتضرت على النصف الجنوبي من المساحة الأصلية ، ومعنى هذا ازدياد الجهات التي تستطيع الحكومة الإيرانية فيما بعد أن تتصرف فيها بمنح امتيازات محلية أخرى أو باستغلال المنافسة بين الشركات المختلفة التي تسعى وراء استثمار موارد زيت البترول . وكانت الشركة حسب عقد الامتياز الأصلي قد حصلت بطريقة غير مباشرة على منع المنافسة من جانب الغير وذلك باحتكار إنشاء الأنابيب إلى الساحل الجنوبي ، ف جاءت المادة الثالثة من الاتفاق الجديد ملغية هذا الاحتكار مما يقوى مركز الحكومة إزاء الشركة .

ونص الاتفاق على أن تعمل الشركة في منطقة الامتياز المخصصة على توسيع نطاق أعمالها . وتمهدت الشركة (المادة التاسعة) أن تبدأ في الحال عمليات إنتاج وتكرير زيت البترول في ولاية كرمشاه بالإضافة إلى عملياتها السابقة في ولاية خوزستان .

ثانياً — تقرر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٣ أن تأخذ الحكومة أربعة شلنات عن كل طن تباعه الشركة للاستهلاك المحلي أو للإصدار من البلاد ،

على أن تتعهد الشركة ألا تنقص حصة الحكومة من ٧٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه في السنة ،
وزيادة على هذا تحصل الحكومة على ٢٠ ٪ من أرباح الشركة بعد استيلاء
المساهمين على مبلغ أولى (حددت قواعده في الاتفاق) ومقابل هذا كله تمتنع الحكومة
الإيرانية عن الإصرار على حد أدنى من الإنتاج .

ثالثاً — بعد انقضاء ستين عاماً تؤول كافة ممتلكات الشركة إلى دولة إيران .
رابعاً — قصرت حقوق الاستغلال (كما كان الحال قبلاً) على زيت البترول .
وعلى الشركة أن تضع تحت تصرف الحكومة الإيرانية كافة ما قد تحصل عليه من
معلومات بشأن الموارد الطبيعية الأخرى في منطقة الامتياز (المواد ١٢ — ١٤) .
خامساً — تتعهد الشركة بأن تختار العمال الحاذقين والهيئة الفنية والتجارية من
الرعابا الايرانيين إذا توافر هؤلاء ، أما العامل غير الفنى فيجب أن يكون من إيران
خاصة (المادة ١٦) . وتتعهد الشركة بأن تنفق كل سنة ١٠٠٠٠٠٠ جنيه في بريطانيا
على تعليم بعثات من الإيرانيين تعليماً فنياً يتصل بصناعة الزيت ، كما تقدم الشركة على
نفقتها الخاصة كافة الخدمات والأجهزة الصحية في أراضيها ومعاملها ومبانيها بإيران
(المادة ١٧) .

سادساً — فيما يختص بالاستهلاك المحلي من البترول تقدم الشركة سعراً ملاءماً
بوجه خاص (١٨) .

سابعاً — تسلم المدفوعات السنوية عن سنتي ١٩٣١ ، ١٩٣٢ على أساس
الاتفاق الجديد .

أما المنازعات المالية المتعلقة بالمسائل التفصيلية فتقرر تسويتها بمبلغ إجمالي قدره
مليون جنيه .

وهكذا وقعت الحكومة الإيرانية بحزمها وإخلاصها وحسن تصرفها إلى تعديل
الامتياز المجهف ونالت شروطاً طيبة نوعاً إذ لم يكن من اليسور إذ ذاك الاصرار
على إلغاء الامتياز ، كما أنها لم تكن تعترزم ذلك تماماً كما أشرنا إلى ذلك في أول الأمر .

شركة الزيت الانجليزية الايرانية والاتفاق الجزيري:

ينبغي ألا يتبادر إلى الذهن أن شروط الامتياز الجديد ليست في صالح الشركة مطلقاً . حقيقة تنازلت الأخيرة عن الكثير من حقوقها ولا نشك إلا أن الموقف الدولي المضطرب إذ ذاك وتحفز الشركات الأمريكية لاستغلال مثل هذا الاختلاف وتأييدها الأدبي والسري للحكومة الإيرانية — نقول إن هذا كله كان له دخل في موقف التصلب الذي اتخذته الحكومة إزاء الشركة من قبل . ولكن برغم هذا جميعه ، فقد خرجت الشركة الإنجليزية من الاتفاق الجديد بفانم لما قيمتها وخطرها بالنسبة إلى المستقبل .

(١) منح الشركة حق التنازل عن الامتياز بإخطار قبل الميعاد المطلوب بستين (المادة ٢٥) وإلا أصبح الامتياز سارياً لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٩٣ وبما أنه لم يكن من المنتظر أن تعتمد الشركة إلى هذا الإجراء ، كان النص المشار إليه بمثابة امتداد بطريقة غير مباشرة لامتياز دارسي لمدة ٣٣ سنة أخرى . وهذا كسب يبرر الالتزامات التي تعهدت بها الشركة قبل حكومة إيران . وإذا لم تتنازل الشركة عن الإمتياز سري لغاية التاريخ السالف الذكر إلا إذا قررت لجنة تحكيم إلغاءه بسبب عدم وفاء الشركة بشروط الاتفاق . وأهم المسائل التي تعد إخلالاً من جانب الشركة عدم المبادرة بدفع أي مبلغ تحكم به محكمة التحكيم وذلك في ظرف شهر من دعوتها إلى الدفع ، أو الإخلال بمعنى تصفية أعمال الشركة ، وفيما عدا ذلك ليس للحكومة الإيرانية أن تلغي الامتياز ، كما لا يجوز تغيير نصوصه بأي عمل إداري أو بالتشريع (المادة ٢١) .

(٢) وتمت كسب آخر وهو إعفاء الشركة من الرسوم الجمركية أو أي نوع من الضرائب على صادراتها من البترول ووارداتها من كافة المواد اللازمة لعملياتها التي تضطلع بها في إيران . ويسري هذا الإعفاء أيضاً على ما استورده الشركة من المعدات الطبية والأجهزة الصحية (المادة ٦) .

(٣) أعفيت الشركة كذلك (المادة ٨) من الإلتزام بتسليم ما تحت يدها من

عملة أجنبية للحكومة الإيرانية ، وهذه ميزة جديدة لها أهميتها بالنسبة إلى الشركة .
 (٤) تعفى الشركة خلال السنوات الثلاثين الأولى (المادة ١١) من جميع الضرائب الأهلية أو المحلية التي تفرض في إيران ، وذلك مقابل مبلغ إضافي يزاد على حصة الحكومة عن كل طن والمنصوص عليها في المادة العاشرة . وتكون الزيادة على الشكل التالي :

| عن الطن الواحد | المدة |
|--|---|
| ٩ بنس عن ال ٦٠٠٠٠٠٠ طن الأولى و ٦ بنس عن كل طن بعد هذا الرقم مع ضمان حد أدنى قدره ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه في السنة . | (١) السنوات الخمس عشرة الأولى |
| ٩ بنس عن ال ٦٠٠٠٠٠٠ الأولى و ٩ بنس عما بعد ذلك مع حد أدنى قدره ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه في السنة . | (٢) السنوات الخمس عشرة الثانية |
| يعمل ترتيب خاص بهذه الفترة بمقتضى اتفاق يتمه الطرفان قبل تلك السنة . | (٣) السنوات الثلاثين الثالثة لعام ١٩٩٣ |

وهكذا استطاعت إيران الحديثة أن تخطى إلى درجة لا بأس بها من ذلك الاحتكار الانجليزي باستغلال موارد البلاد البترولية . والآن تطالب الحكومة الإيرانية بزيادة حصتها ولكن لم تؤد البحوث إلى أية نتيجة ايجابية بعد .

تفرم أعمال الشركة

بعد هذا التفاهم الذي حللنا أسبابه ومظاهره ومختلف نواحيه سارت الشركة في طريق التقدم المطرد واتسع نطاق أعمالها وبخاصة خلال سنوات الحرب الإمبريالية الثانية . ونرى من المستحسن أن نورد خلاصة للتقرير المقدم إلى الجمعية العمومية عن سنة ١٩٤٤ إذ أنه يلقي ضوءاً كبيراً على مركز هذه الشركة قبيل انتهاء الحرب ، وهو مركز زاد قوة وتدعياً منذ ذلك التاريخ .

(١) الأرباح :

استهل التقرير ببيان أن حساب الأرباح الكلية يدل على زيادة بالنسبة إلى ما كان عليه سنة ١٩٤٣ . وقد خصص مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه لاحتياطي الأسهم الممتازة وتقرر توزيع ربح نهائي قدره ١٥ ٪ .

(٢) الإنتاج :

كان إنتاج إيران من الزيت خلال سنوات الحرب كالتالي :

| السنة | الإنتاج (بالأطنان) |
|-------|--------------------|
| ١٩٣٩ | ٨٣٠٩٧٠٧ |
| ١٩٤٠ | ٨١٦٧٢٨٦ |
| ١٩٤١ | ٥٤٢٢٢١٠٢ |
| ١٩٤٢ | ٨٢٨٥٠٨٩ |
| ١٩٤٣ | ٨٨٧٨٦٨٩ |
| ١٩٤٤ | ١١٥٢١٥٥٥ |

ثم قال التقرير وأشرت في العام الماضي إلى سياسة الحلفاء التي أملتها الضرورة الناجمة عن النقص في عدد ناقلات الزيت مما اقتضى امداد مراكز الاستهلاك من أقرب مواطن الإنتاج ، وبدا أثر هذه السياسة واضحاً في إنتاج إيران سنة ١٩٤١ بصفة خاصة ولكن جاء الغزو الياباني لجزر الهند الهولندية وبورما في أوائل سنة ١٩٤٢ مما أدى إلى قطع موارد هذه الجهات ، وأصبح الخليج الفارسي أقرب منبع يحصل منه الحلفاء على مطالبهم للقيام بالحملة في الشرق الأوسط والشرق . وقد كانت المبيعات عام ١٩٤٤ أعلى منها في أي سنة سابقة خلال تاريخ الشركة .

ومعظم الزيت الخام من هافت كل ومسجد سليمان . أما حقل الزيت في كاش ساران والذي بدأ العمل في تنمية استغلاله عند ابتداء الأعمال الحربية فقد أمكن وصله منذ ذلك الوقت بمعمل التكرير في عبادان بواسطة أنبوبة . وقد أجريت أعمال كشف عن البترول في أغاشاري منذ سنة ١٩٣٩ أثبتت وجود موارد كافية وبدأ الإنتاج في هذه المنطقة سنة ١٩٤٣ .

(٣) معمل التكرير في عبادان :

كان انتاج المعمل خلال السنوات الأولى من الحرب دون طاقته ، ولكن حدثت زيادة كبيرة مطردة منذ سنة ١٩٤٣ بحيث استلزم الأمر زيادة معمل طاقته ٤٠٠٠٠٠٠ طن في السنة . وتقدمت كذلك عمليات استخراج بترين الطائرات من بترول إيران تقدماً واسع النطاق ، بحيث يبلغ الإنتاج الآن ١٢٥٠٠٠٠ طن في السنة . وقد أدت هذه المطالب الضخمة للمقاة على عاتق الشركة إلى ازدياد عدد مستخدميها من ٣٠٠٠٠ إلى ٦٥٠٠٠ .

(٤) معمل التكرير في حيفا :

ثم أشار التقرير بعد ذلك الى معمل التكرير المقام في ميناء حيفا وكيف أنه عالج ٣٢٨٢٠٠٠ طن من بترول العراق وذلك خلال سنة ١٩٤٤ وقد بلغ انتاجه ١٢٧٧٠٠٠ طن منذ أواخر سنة ١٩٣٩ حتى ذلك التاريخ .

(٥) ثم عرض التقرير لمسألة احتياطي البترول فقال إن مقاديره كبيرة وافية كما يستدل من الأبحاث التي أجريت على يد الخبراء والمختصين .

(٦) ناقلات الزيت :

كان عدد سفن أسطول الشركة قبل نشوب الحرب ٩٣ من السفن التي تمخر عباب المحيطات وحمولتها ٩٨٠٠٠٠ طن ولكن خسرت الشركة ٤٤ سفينة بسبب اعتداءات العدو غير أنها تمكنت بواسطة البناء والشراء من تعويض جانب من النقص بحيث أنه في ختام سنة ١٩٤٤ بلغ عدد سفن الأسطول ٦٩ سفينة حمولتها ٧٥٨٠٠٠ طن . وتعززت الشركة مواصلة أعمال الإنشاء والتجديد بحيث يتوافر لها قريباً عدد كاف من السفن لنقل الجانب الأكبر من منتجاتها .

الانتاج ومراكزه

تضم إيران ستة حقول رئيسية تقع عند سفوح جبال زاغروس ، على هيئة قوس يمتد حوالي ١٨٠ ميلاً من جزيرة عبادان حيث يصب شط العرب في الخليج الفارسي .

ولقد تطور الإنتاج عاماً بعد آخر تبعاً لما كانت تسفر عنه الأبحاث من كشوف جديدة . ولقد كان مقدار الإنتاج ٣٥٤ر٠٠٠ طناً مترياً عام ١٩١٤ ، فأصبح ٧٠٧ر٣٠٩ر٠٧ طناً عند نشوب الحرب العالمية الثانية ، ثم هبط بسببها إلى ٢٨٦ر١٦٧ر٨ سنة ١٩٤٠ ، ١٠٢ر٤٢٢ر٥ سنة ١٩٤١ ، إلا أنه أخذ يتزايد بعد ذلك باطراد كلما تحسن موقف النقل البحري بالنسبة إلى الحلفاء ، حتى وصل إلى ٢٥٠ر٢٧٠ر٠٠٠ طناً سنة ١٩٤٨ و ٢٧٠ر٢٤٠ر٠٠٠ طناً في السنة التالية، وبهذا صارت إيران على رأس دول الشرق الأوسط ، ورابعة دول العالم المنتجة للزيت .

ولقد زاد الإنتاج في هذا العام (١٩٥٠) فصار متوسطه اليومي ٦٤٥ر٤٠٠ برميل في الربع الأول و ٦٨١ر٠٠٠ برميل في الربع الثاني ، ومعنى هذا زيادة قدرها ٢٢٪ بالنسبة إلى عام ١٩٤٩ .

والجدول التالي (ص ١١٢) يبين الحقول الرئيسية ومواقعها وإنتاجها .

معامل التكرير

وهناك شبكة من الأنابيب لنقله من الحقول إلى عبادان حيث يقوم أعظم معامل التكرير في العالم ، ويقوم هذا العمل بتكرير حوالي ٧٥٪ من الانتاج ، أما الباقي فينقل خاماً إلى الخارج .

معامل التكرير في إيران

| الحالة | الطاقة اليومية بالبراميل | الموقع | اسم الشركة |
|--------|-----------------------------|---------|--|
| عامل | ٥٠٠ر٠٠٠ | عبادان | الأنجلو - إيرانية |
| عامل | ٢ر١٠٠ | كرمنشاه | كرمنشاه للبتروك (من شركات الأولى التابعة) |

جدول حقول البترول الإيرانية

| الإنتاج من الزيت الخام بالبرميل | | | عدد الآبار المنتجة في ختام عام ١٩٤٨ | سنة الكشف | إسم الإقليم والحقل |
|---------------------------------|------------|----------------------|-------------------------------------|-----------|--|
| سنة ١٩٤٨ | سنة ١٩٤٧ | يومياً ختام سنة ١٩٤٨ | | | |
| ١٤٥٨١٤٥٠٠٠ | ١٣٥١٤٥٢٠٠ | ٣٩٥٠٠٠ | ٣ | ١٩٣٧/١٩٢٨ | إقليم فارس كاش ساران إقليم كركمناش |
| ١٥١٦٥٥٠٠٠ | ١٥٠٤٤٥٣٠٠ | ٣٥٥٠٠٠ | ٢ | ١٩٢٣ | نقط شاه (١) إقليم خوزستان |
| ٦٨٥٦٤٤٥٠٠٠ | ٤٥٥٧٠١٥٢٠٠ | ٢٠٥٥٥٠٠ | ١٥ | ١٩٣٨/١٩٣٧ | أغاشاري |
| ٧٥٥٧٩٥٥٠٠٠ | ٦٨٥٨٨٤٥٠٠ | ٢٠٥٨٥٠٠ | ٢٣ | ١٩٢٨ | هافت كل |
| ٢٥٥٦١٣٥٠٠٠ | ١٨٥٣٥٠٠ | ١٣٥٠٠٠ | ٣ | ١٩٤٦ | لاي |
| ٢٥٥٧٥٥٥٠٠٠ | ٢١٥٢٦١٥٣٠٠ | ٧٥٥٥٠٠ | ٢٩ | ١٩٥٨ | مسجد سلمان |
| ١٥٢١٤٥٥٠٠٠ | ٤٥٤٤٥٥٧٠٠ | ٣٥٥٠٠ | ٢ | ١٩٣٨/١٩٣٤ | نقط صفد |

(١) على مقربة من الحدود الإيرانية العراقية

الفصل التاسع

الزحف الأمريكي على البترول

في الشرق الأوسط

مذكرات أمريكية

لمست الولايات المتحدة روح التوسع السافر خلال انعقاد مؤتمر الصلح على إثر هزيمة ألمانيا وحلفائها ، ورأت تهافت الشركات الإنجليزية والمصالح المالية الفرنسية على اقتسام بترول الشرق الأدنى بصفة خاصة .

في مثل هذا الجو اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً في ١٠ مارس سنة ١٩٢٠ يطلب فيه من رئيس الجمهورية بيانات عن مدى القيود المفروضة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الرعايا الأمريكيين الساعين وراء البترول ، وذلك من جانب دول فرنسا وبريطانيا العظمى وهولندا واليابان أو أية دولة أخرى ، أو البلاد التابعة لها وكان السبب المباشر في هذا القرار ما حدث من إلقاء القبض على أمريكي يقوم بالبحث عن البترول على ساحل البحر الميت (أكتوبر ١٩١٩) وكان القائد الإنجليزي وحاكم فلسطين في هذا الوقت هو الذي أصدر ذلك الأمر .

ولكن الحقيقة أن مناورات الدول والشركات فتحت أعين الأمريكيين على ما يدبر في الخفاء وأثارت قلقهم ومخاوفهم ، وخشوا أن ينتهي الأمر بإبعادهم عن هذا المجال المليء بالاحتمالات المتعددة الجوانب ، وقد ترتب على هذا الشعور أن بحث السفير الأمريكي دافيس بمذكرة قوية حازمة اللهمجة إلى اللورد كرزون ، أشار فيها إلى الأثر السيء الذي أحدثته في نفس الجمهور الأمريكي ما تراه من أبناء غن إقدام بريطانيا العظمى في البلاد الواقعة تحت انتدابها على أن تخص مصالح الزيت البريطانية بامتيازات لم تمنح مثلها للشركات الأجنبية ، وأضافت المذكرة أن بريطانيا كانت تعد العدة في هدوء للانفراد بموارد الزيت في تلك المناطق .

وأخيراً طالبت بتطبيق مبدأ سياسة الباب المفتوح ، وأكدت حق الولايات المتحدة في أن تشترك في أية مباحثات تدور بشأن امتيازات البترول . أرسلت المذكرة في ١٢ مايو سنة ١٩٢٠ ومروا وقت دون تسليم رد عليها ، وفي هذه الأثناء لاحظ السفير نشر اتفاق سان ريمو ، وقد جاء في المادة السابعة منه بشأن إقليم الجزيرة ما يأتي :

« تتعهد الحكومة البريطانية أن تمنح الحكومة الفرنسية أو من يمثلها ٢٥ ٪ من صافي إنتاج الزيت الخام بأسعار السوق السائدة التي قد تحصل بها حكومة جلالة الملك من حقول زيت أرض الجزيرة وذلك في حالة ما إذا كان استثمارها من جانب الحكومة ، أما في حالة استخدام شركة بترول خاصة لاستغلال حقول زيت أرض الجزيرة فإن الحكومة البريطانية تضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية نصيباً قدره ٢٥ ٪ من أسهم مثل هذه الشركة . والثمن الذي سيدفع لمثل هذا الاشتراك لا يزيد عما يدفعه المشتركون الآخرون في شركة البترول المذكورة . ومن المفهوم أن شركة البترول المذكورة ستكون تحت الإشراف البريطاني الدائم . . . وقد كان هذا الاتفاق داعياً إلى مذكرة جديدة أكد فيها السفير الأمريكي المبادئ التي سبق له الإدلاء بها ، ونوه بأن اتفاق سان ريمو يعد خرقاً لها لأنه يكسب فرنسا معاملة تفضيلية :

إزاء هذا أرسل اللورد كرزون رسالة يؤكد فيها أنه لم تمد أنابيب ولم تنشأ معامل تكرير مطلقاً ، وأما الخطوط الحديدية التي مدت ، والأرصفة التي بنيت فيها فهي لأغراض عسكرية بحتة ، وأشار بعد ذلك إلى أن إنتاج الإمبراطورية البريطانية من البترول عبارة عن ٢٥ ٪ من الإنتاج العالمي (أو ٤٥ ٪ إذا ما أضيف إليه زيت إيران) . ومما له مغزى في الرد الإنجليزي قوله بأن الهدف هو الحصول على رواسب بترول الجزيرة للدولة العربية المزمع إنشاؤها في المستقبل ، وفقاً للتنظيمات التي وضعت في معاهدة الصلح مع تركيا (سيفر) وحسب نصوص الانتداب . ولا شك أن هذه الإشارة أريد بها إخفاء نيات إنجلترا الحقيقية وأطماعها . أما عن موضوع معاملة فرنسا فقد ذكر الرد أن هذا إجراء يتفق مع التفسير الذي ارتضته الولايات المتحدة دائماً لنص « الدولة الأولى بالرعاية » في المعاهدات .

وفي مذكرة ثانية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ أكد اللورد كرزون لحكومة الولايات المتحدة أنه ليس لدى إنجلترا النية مطلقاً بشأن احتكار كل حقول البترول التي تشير إليها نصوص اتفاق سان ريمو ، ثم صرح بأن المطالب البريطانية مشروعة ولها ما يسوغها لأنه في ٢٨ يولية سنة ١٩١٤ أبلغ الصدر الأعظم السفير البريطاني بالآستانة في مذكرة رسمية أن وزارة المالية التركية قد قبلت تأجير حقول البترول التركية في ولايتي الموصل وبغداد إلى شركة البترول التركية مع احتفاظ وزارة المالية بالحق في تحديد نصيبها في المشروع وشروط التعاقد فيما بعد . أما عن المصالح التي كانت لألمانيا في الشركة المذكورة فقد أشارت المذكرة إلى أن هذه المصالح قد انتقلت إلى بريطانيا العظمى .

خطة الولايات المتحدة :

هذه المذكرات الدبلوماسية المتبادلة تلقى ضوءاً كبيراً على خطة الولايات المتحدة وأهدافها . لقد كانت الدولة قبلاً قليلة الاهتمام ببترول الجزيرة . ولكنها الآن أخذت تدخل في الصراع بطريقة إيجابية ، والسرف في هذا أن عوامل مختلفة قد جدت . فهي قد تعلمت من الحرب كيف عظم استخدام البترول محل الفحم في الأساطيل الحربية والتجارية وتوقعت سيادة هذا النوع الجديد من الوقود في مختلف وسائل النقل وقدر بعض المختصين أن آبار الجزيرة غنية بهذا المعدن . وتنبأ جماعة من العلماء بقرب نفاذ البترول من الولايات المتحدة في ظرف مدة وجيزة ، ورأى الأمريكيون كيف تسعى إنجلترا إلى السيطرة على منابع الشرق الأوسط بتامها تقريبا . وأخيراً نشطت المصالح الرأسمالية الأمريكية في منافسة المصالح البريطانية في مختلف الجهات ، ولا ريب أنها حملت حكومة الولايات المتحدة على هذا المسعى صيانة لمصالحها وخدمة لأغراضها .

لقد اعترفت الولايات المتحدة الزول إلى ميدان حرب البترول في الشرق الأوسط ، وقد وردت العبارة الآتية في المذكرات التي تبادلتها الحكومتان الأمريكية والبريطانية « لا يمكن تجاهل الحقيقة بأن موارد الجزيرة المشهورة أثارت اهتمام الرأي العام في الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والبلاد الأخرى » وذلك لأنها

ذات أهمية في الحياة الاقتصادية». لقد كانت هذه العبارة على إيجازها تحذيراً وإنذاراً للدول الأخرى المعنية بشئون بترول الشرق الأوسط ، وبخاصة إنجلترا صاحبة النفوذ الغالب فيه .

اتفاق بين المصالح البريطانية في البلدين :

ويبدو أن الحزم الذي أبدته الولايات المتحدة أثار قلق إنجلترا ولذا نرى السير جون كادمان Sir John kadman المستشار الفني لشركة الزيت الإنجليزية الفارسية وصاحب السلطان المطلق في شئون بترول الإمبراطورية البريطانية خلال الحرب يتوجه إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٢٠ - ١٩٢٢ بقصد التفاهم . وقد انتهى الأمر بمقد اتفاق - بإيعاز الحكومة البريطانية - سلمت بمقتضاء الشركة المشار إليها نصف مالها في أسهم شركة البترول التركية إلى شركة ستاندارد أويل الأمريكية . هكذا تفاهمت المصالح الإنجليزية والأمريكية ، واستمر ما يعرف باتفاق الحظ الأحر نافذ المفعول بين الطرفين ، ولكن لم يحل مطلقاً دون المنافسة بينهما . وهنا نجد أن المصالح الإنجليزية كانت تتمتع بالتأييد والرعاية من جانب حكومتها في بلدان الشرق الأوسط ، غير أن الشركات الأمريكية كانت أعظم نشاطاً وأحسن استعداداً وأقوى من الناحية المالية ، ولهذا أخذت تتغلغل أولاً في مناطق أخرى من هذا الإقليم متبعة الطريق السلمي ، كشبه الجزيرة العربية وتركيا ومصر .

برء تغافل الشركات الأمريكية في الشرق الأوسط :

كانت إنجلترا تملك في أول الأمر حقوقاً وامتيازات بسدد استثمار موارد البترول الموجودة في بعض أنحاء المملكة العربية السعودية . ولكننا نلاحظ أمراً عجيباً ألا وهو إقدامها على التنازل عن هذه الحقوق ، وذلك في أوائل العقد الرابع من القرن الحالى . وقد تضاربت الآراء في تعليل هذا العمل . فقيل من جهة أن أصحاب المصالح من الإنجليز لم يصلوا إلى نتائج سريعة حاسمة بحيث خيل إليهم إن هذه الجهات غير صالحة للاستثمار وأنهم يبذلون جهوداً عابثة خير لهم أن يركزوها في مناطق أخرى ، وعلى البعض الأمر بأن الإنجليز لم يقوموا حقيقة بأبحاث

ودراسات علمية وافية مما حمل على الاعتقاد السالف الذكر بشأن قعر شبه الجزيرة . وهناك من يزعم بأن هذا التنازل إنما كان جزءاً من تفاهم تم بين أصحاب المصالح العالمية الإنجليزية والأمريكية . وعلى كل حال لا بد أن هناك أمراً خفياً لم يكشف عنه بعد ، وأن على المستقبل أن يزيع الغطاء عن هذا السر الغامض ، لأن من الصعب أن نرى الرأسمالية البريطانية تتنازل عن حقوق لها في جهات تبشر بخير في المستقبل ، والمعروف عن الرأسمالية أنها تعنى دائماً بالموارد الكامنة التي يمكن استغلالها في مستقبل الأيام إذا توافرت الظروف الملائمة من فنية ومالية وخلافها . وقد حاولت مصالح مالية ألمانية ويابانية أن تحصل على امتيازات بتروولية في هذا المكان ولكنها لم توفق في هذا السبيل ، وصارت القلبية للمصالح الأمريكية . فمن جهة نجد أن حكام البحرين والإمارات الصغيرة على ساحل الخليج الفارسي في حالة حماية بريطانية ، ولا يستطيعون منح أية امتيازات دون موافقة الحكومة البريطانية .

وما كان من المستطاع والحالة هكذا أن ينجح الألمان واليابانيون ، ومن جهة أخرى لم يكن من المنظور أن يوفق الأخيرون أيضاً في المملكة العربية السعودية التي حرصت دائماً على أن تكون علاقاتها بالدول الأنجلو سكسونية ، وبخاصة إنجلترا ودية . ولا نشك أن هذا الاتجاه يتنافر مع منح امتيازات لدول يعد وجودها في هذه المناطق خطراً على سلامة المواصلات البريطانية وأمن الإمبراطورية . [وقضلا عن هذا كان لأمريكا مزايا ظاهرة ألا وهي ادعاؤها على الدوام بأنها دولة بعيدة كل البعد عن الأطماع الاستعمارية وأن تاريخها يؤيد ذلك (وإن تناسى الناس كيف حاربت الولايات المتحدة الأسبان وانتزعت منهم جزر الفلبين وأزلت جيوشها في تلك الجزر بعد أن وعدت زعيمها بمساعدته على الاستقلال) . وتبدو أهمية هذا الإدعاء إذا ذكرنا أنه في الوقت الذي نشطت فيه الشركات الأمريكية للبحث عن البترول في البحرين وشبه الجزيرة العربية . كانت اليابان قد اعتدت على منشوريا وأخذت تستعد لتحقيق مآربها في بقية أنحاء الصين ويلاحظ من جهة أخرى أن الشركات الأمريكية الغنية بمواردها المالية قادرة على إنفاق الأموال بسخاء وعن سعة ، كما أنها وعدت بالقيام بإصلاحات زراعية واسعة النطاق . ولهذا نجد أن ولاة الأمور في المملكة

السعودية وجدوا في العروض الأمريكية فرصة طيبة للحصول على مقدار كبير من ائمال فاضلا عما يتوقعونه من استصلاح آلاف الأفدنة من الصحراء المجدبة وتحويلها إلى أراض زراعية تنتج مختلف المحصولات .

ففي سنة ١٩٣٠ نالت شركة ستاندارد أويل بكاليفورنيا عن طريق شركتها التابعة « شركة بترول البحرين » حق البحث عن البترول واستنباطه في الجزر الثلاث التي يتكون منها أرخبيل البحرين ، ومنذ ذلك التاريخ أصبح إنتاج هذه الجزر كله ملكا لشركة بترول البحرين ، وكذلك وجهت الشركات الأمريكية اهتمامها إلى لبنان حيث قيل بوجود مقادير من الزيت في بعض جهات هذا القطر .

أما في تركيا فقد كانت الحكومة الجمهورية تقوم بأبحاث جيولوجية في مناطق مختلفة من البلاد وطلبت بعض الشركات الأمريكية الترخيص لها بإجراء أعمال التنقيب والاستغلال ، مقابل أن تضع ثلثي الإنتاج تحت تصرف الحكومة التركية .

ولكن توسع إمبريالية الزيت الأمريكية بلغ أقصاه ونجح نجاحاً باهراً في المملكة العربية السعودية ، فقد توجه إلى الحجاز عدد كبير من الأمريكيين بصفتهم خبراء في شؤون الزراعة ، ولكنهم كانوا في الحقيقة وكلاء بعثت بهم شركة ستاندارد أويل ، وحصلت الشركة على أول امتياز في سنة ١٩٣٥ في قسم كبير من إمارة الحساء على ساحل الخليج الفارسي حيث تقوم بالاستغلال شركة Colifornia Arabian Standard Oil التي مدت أنبوبة إلى ميناء القطيف حيث أقامت فيه معامل كبيرة للتكرير ، وتحصل الحكومة السعودية مقابل هذا على إتاوة فاضلا عن مقدار معين من البنزين . وفي سنة ١٩٣٥ نفسها حصلت شركة Standard Oil of Arabia على امتياز آخر على ساحل البحر الأحمر في العسير والحجاز .

ومنذ سنة ١٩٤٠ قامت بعثات جيولوجية كثيرة قوامها العلماء والمهندسون والخبراء الأمريكيون ، وبعضها لحساب الحكومة الأمريكية ، والبعض الآخر على نفقة الشركات ، بأبحاث ودراسات منتظمة على نطاق واسع في مختلف أرجاء المملكة العربية السعودية .

وقد أسفرت هذه الجهود عما يبرر ما تكلفته من جهد ومال ، إذ أمكن

الاهتداء إلى حقول بترولية غنية إلى حد بالغ ، ولكن لم يسبق استغلالها . وهذه الحقول واقعة في مساحة واسعة في شمال غربي شبه الجزيرة ، وتمتد من شبه جزيرة سيناء حتى المدينة المنورة .

وفي يولييه سنة ١٩٤٢ تنازلت بريطانيا عما لها من حقوق وامتيازات في الجهات الواقعة على ساحل البحر الأحمر .

ولقد سبق أن ذكرنا أن استغلال البترول تقوم به شركة آبار الزيت الانجليزية المصرية في مساحة قدرها ٢٦.٠٠٠ كيلو متر مربع ، غير أنه في عام ١٩٣٧ نجحت شركات أمريكية تحصل على امتيازات في منطقة واسعة مساحتها ٦١.٠٠٠ كيلو متر مربع ، وذلك في شرقي قناة السويس .

إذا أخذنا هذه الحقائق في الاعتبار ، وذكرنا إلى جانبها اشتراك المصالح المالية الأمريكية في بترول العراق ، أمكن أن نقول أن هذه المصالح تسيطر بالفعل على الشطر الأعظم من بترول الشرق الأوسط (١) . ولقد علفت مجلة Oil Forum في عددها الصادر في يناير سنة ١٩٥٠ على أهمية شركات البترول الأمريكية بالشرق الأوسط فقالت (٢) :

« لقد هيأت — أي الشركات — للولايات المتحدة حصونا سياسية واستراتيجية تتجه نحو قلب العدوان والتسرب الشيوعيين . ولقد زادت رؤوس أموالها المستثمرة في الامتيازات والممتلكات من مجرد ٢٧٨ر٠٠٠ دولار سنة ١٩١٨ إلى ما يقرب من ٣٥٠٠ مليون دولار في عام ١٩٤٩ . وفي خلال العامين الأخيرين فقط أصاغت مجموعات من شركات البترول الأمريكية المستقلة السمع لنداء الدولة وذلك باستثمار ما يزيد على ٢٥ مليوناً من الدولارات في تنمية موارد البترول بالخليج الفارسي » .

(١) لعل إيران البلد الوحيد الذي عجزت فيه عن نيل بعض الأسهم وذلك لأن للبترول الإيراني أهمية خاصة في نظر الحكومة البريطانية التي تملك مناجمه بالاشتراك مع الانجلو إيرانيين .
(٢) راجع افتتاحية العدد المشار إليه .

الفصل العاشر

تحليل لانتاج البترول في منطقة

الخليج وشبه الجزيرة العربية

البحرين

يتكون أرخبيل البحرين من مجموعة من الجزر في الخليج الفارسي ، وتحدّه من الغرب شبه جزيرة قطر ، بينما يمتد إلى الغرب منه ساحل إمارة الحسا . وتبلغ مساحة هذا الأرخبيل ٢١٣ ميلا مربعا ، والجزيرة الرئيسية فيه وهي البحرين يبلغ طولها حوالي ٣٠ ميلا ولا يتجاوز عرضها عشرة أميال . وتقع حقول البترول حول فوهة جبل دكمان في الشمال ، ويقدر عدد سكان هذه المجموعة من الجزر بنحو ١٢٠.٠٠٠ نسمة .

وفي أول أغسطس سنة ١٩٣٠ حصلت شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا عن طريق شركتها التابعة المعروفة باسم شركة بترول البحرين (١) على امتياز في جزيرة البحرين ، كان قد سبق منحه لمؤسسة بريطانية وهي نقابة الشرق العامة Eastern General Syndicate .

وفي سنة ١٩٣٥ استولت جماعة تكساس Texaes Oil Corporation على نصف أسهم شركة بترول البحرين . ويحصل شيخ البحرين علي اتاوة قدرها $3 \frac{1}{2}$ روية عن كل طن من البترول المصدر ، وقد بلغت قيمة الإتاوة ٣١٨٧٥٠ جنها في عام ١٩٤٧ .

(١) يلاحظ أن هذه الشركة مسجلة في كندا لأن المعاهدة العقودة مع بريطانيا تمنع على وجوب أن تكون الامتيازات بريطانية .

وقد بلغ الإنتاج متوسطاً قدره ثمانية ملايين من البراميل في السنة (١٩٣٧—١٩٣٨) ثم هبط خلال سنوات الحرب الأخيرة كما يتضح من البيان التالي :

| السنة | الإنتاج السنوي بالبراميل |
|-------|--------------------------|
| ١٩٤١ | ٦٧٩٤١١٠ |
| ١٩٤٢ | ٦٢٤١١٣٦ |
| ١٩٤٣ | ٦٥٧١٨٢٥ |
| ١٩٤٤ | ٦٧١٠٨١٠ |

ثم أخذ الإنتاج يزداد قليلاً منذ انتهاء الحرب حتى بلغ ١٠٠٩٨٥٤٨٤ برميلاً في نهاية سنة ١٩٤٩ (١). وتعد البحرين في مؤخرة دول الشرق الأوسط إنتاجاً للبتروك .

وفي عام ١٩٣٦ تم إنشاء معمل للتكرير تبلغ طاقته السنوية الآن ٢٠٠٠٠ برميلاً من الأطنان ، وإن كان أربعة أخماس هذا المقدار ينقل بواسطة أنبوبة (تمتد تحت البحر) من الظهران .

الكويت

تقع إمارة الكويت على مقربة من رأس الخليج الفارسي ، ويحدها العراق من الشمال والغرب ، كما تلتقي إلى جنوبها إمارة الحسا (وهي جزء من المملكة العربية السعودية) . وهناك منطقة محايدة تفصل الحدود الجنوبية للكويت عن الحسا . وتبلغ مساحة الكويت حوالي ٢٠٠٠٠ ميل مربع ، ويقدر عدد سكانها بنحو نصف مليون نسمة يقيم منهم ٧٠٠٠٠ في العاصمة وحدها .

وتتولى استغلال البترول في الإقليم شركة الكويت Kuwait Oil Company Limited بمقتضى امتياز حصلت عليه من أمير الكويت في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٣

(١) وهذا يعادل مليوناً ونصف مليون من الأطنان . والمعدل السنوي على هذا الأساس ٣٠٠٩٧ برميلاً .

مدة ٧٥ عاماً تنتهي سنة ٢٠١١ ، وهذه الشركة مناصفة بين :

(أ) شركة الأنجلو إيرانيان البريطانية .

(ب) شركة مباحث الخليج الأمريكية Gulf Exploration Company

وبدأت أول عمليات التنقيب في منطقة بحره بشمالى خليج الكويت حيث أمكن حفر بئر عمقها ٧٩٥٠ قدماً ، ولكن سرعان ما هجرها الباحثون واستمر العمل في حقل البرقان الواقع على بعد ٢٨ ميلاً جنوبى مدينة الكويت و ١٤ ميلاً من ساحل البحر . وقامت الشركة أيضاً بأبحاث في منطقة مدانية الواقعة على بعد ١٥ ميلاً شمالي البرقان ، ولكنها ما لبثت أن عمدت إلى تركيز عملياتها في المنطقة الأخيرة .

وفي مساحة قدرها ستة أميال حول منطقة البرقان اكتشفت تسعة آبار بين عامى ١٩٣٨ و ١٩٤٥ . وكان العمل مستمراً في ثلاثة آبار أخرى ، ثم جاءت الحرب العالمية الأخيرة ، فأدت إلى التوقف في النصف الأخير من عام ١٩٤٢ ، وأخيراً استؤنفت العمليات في أكتوبر من عام ١٩٤٥ ، وهنا تبدأ نقطة التحول البالغة الأهمية ، سيما وأن احتياطي الكويت يقدر بحوالى ٥٠٠ مليون برميل .

وقد اتسع نطاق الأعمال في حقل البرقان حتى صار عدد الآبار ١٨ بئراً في مايو سنة ١٩٤٨ وزادت مساحة المنطقة إلى ٣٠ ميلاً مربعاً ، ولقد بلغ عدد الآبار في بداية سنة ١٩٤٩ أكثر من ٣٧ بئراً .

وقد وصل إنتاج الكويت من البترول إلى ١٨٥٠٠٠٠ طن عام ١٩٤٧ ثم تزايد بصورة سريعة ، فإذا به ٦٣٩٠٠٠٠ طناً سنة ١٩٤٨ و ١٢٣٨٠٠٠٠ طناً في ختام سنة ١٩٤٩ وهذه نتيجة طبيعية إذا ذكرنا أن معدل إنتاج البئر الواحدة يتراوح بين ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ برميل يومياً . واطردت الزيادة خلال الربع الأول من ١٩٥٠ لتوافر أسواق جديدة ، فكان متوسط الإنتاج اليومي ٢٨٩٠٠٠ برميل (مقابل ٢٤٢٠٠٠ سنة ١٩٤٩) ثم أصبح ٣٣٥٠٠٠ برميل في الربع الثانى (٣٠٥٠٠٠ في أبريل و ٣٤٢٠٠٠ في مايو و ٣٥٨٠٠٠ في يونيه) . وكان عدد الآبار المنتجة ٨٧ بئراً في حقل البرقان في نهاية سنة ١٩٤٩ فارتفع العدد إلى ٩٦ بئراً في ٣٠ يونيه سنة ١٩٥٠ ، ومعنى هذا أن هناك زيادة قدرها ٣٩٪ في

سنة ١٩٥٠ بالقياس إلى الإنتاج في عام ١٩٤٩ . وإذا كان هذا المعدل السنوي الكبير جعل من الكويت سادس منطقة في العالم وثالث إقليم بالشرق الأوسط من حيث إنتاج البترول (١) ، فإن البعض يرى أن في إمكان الشركة مضاعفة الإنتاج الحالي لو استغلت بقية الآبار .

٣ وتستخدم الشركة القائمة باستغلال الزيت ١٦٠٠٠ نسمة منهم ٢٠٠٠ من الأوربيين والأمريكيين و ٤٠٠٠ من أهل الباكستان وحوالي ٢١٠٠ من الهنود، أما الباقون فمن الكويت وإيران والعراق وبعض مدن الخليج .

ومما يدل على ضخامة أعمال الشركة نذكر أنها كانت تستهلك من المياه العذبة يومياً ٢٦٠٠٠ جالون في يناير من سنة ١٩٤٨ ، فارتفع الرقم إلى ١٥٦٧٥٠ جالوناً في إبريل من سنة ١٩٤٨ ، وكذلك يشهد بنجاحها الكبير أنها استوردت في يناير سنة ١٩٤٧ من المعدات والآلات الفنية وما إليها ٦٧٠١ طن فزاد الرقم إلى ١٦٤٠٣ طن في إبريل سنة ١٩٤٨ .

وهناك معمل تكرير في ميناء الأحمدي وينتج يومياً ٣٠٠٠٠ رطل ، ويقدر أن طاقته ستكفي حاجيات الكويت ، وسيكون ضمن إنتاجه الجاز والبترين وزيت الديزل ووزل المحركات البحرية .

أما عن أثر البترول في اقتصاديات الكويت فإننا نفضل أن نورد بشأنه العبارات التالية التي وردت في مقال بحث به إلينا تلميذنا الأديب يعقوب الحمد (٢) إذ قال :

« قد لا يتسع المجال لأن نبحث هذا الموضوع بإسهاب ، إلا أن للبترول أثراً عميقاً في الاقتصاد الوطني الكويتي ، فالدخل المتزايد من البترول (ويقصد الكاتب الإنتاج التي يحصل عليها الأمير) قد سمح للحكومة بأن تشجع البلدية على التوسع في الأعمال الإنشائية ، وساعد الصحة والمعارف على تنفيذ بعض برامجها ، وساعد على وجود توظيف كامل برغم كثرة تدفق الأجانب على الكويت . وارتفع كذلك مستوى

(١) يبلغ الإحتياطي عشرة بلايين برميل وهذا أعظم احتياطي في أي حقل بالعالم .
(٢) هذا مقال بحث به إلينا كما سمح لنا بالانتباس منه وأفدنا منه البيانات والاحصائيات التي ذكرناها في هذا القسم عن الكويت . فله منا أجل الشكر .

المعيشة قليلا عن ذي قبل . ويلاحظ أن العدد الإضافي من العمال الذين ينتجون ما يتطلبه عمال صناعة البترول من الأغذية والمساكن يكون كبيراً مما أدى إلى ارتفاع الأجور في الصناعات المختلفة ، ومن ثم إلى ارتفاع تكاليف المعيشة . . . هذا ما أشار إليه تلميذنا الفاضل ، وإن كان لم يعرض فيما بعد للنواحي السياسية والاجتماعية ، كما أننا لا نستطيع مثلاً استخدام هذه النسبة الكبيرة من العمال غير الكويتيين .

منطقة الحياض

تقع منطقة الحياض أو الشقة الحرام Neutral Zone بين الكويت والمملكة العربية السعودية . وفي عام ١٩٤٧ حصلت « شركة الزيت الأمريكية المستقلة » (AMINOIL) American Independence Oil Company على امتياز البحث عن البترول في مساحة قدرها ٥٥٠٠ ميل مربع بالمنطقة المحايدة لمدة ٦٠ عاماً . وتتكون الشركة من عشرة منتجين أمريكيين ، ويبلغ رأس مالها ١٠ مليون دولار ، كما بدأت أعمال التنقيب في أواخر سنة ١٩٤٩ .

ولقد دفعت الشركة لإمارة الكويت عند توقيع الامتياز ٧٥ مليون دولار ، وإلى حين تصدير البترول تتقاضى الحكومة الكويتية ٦٢٥٠٠٠ دولار سنوياً بدل استئباط ، فضلاً عن دولارين ونصف دولار عن كل طن معد للإصدار ، ويحق للحكومة الكويتية أن تواصل تسلم بدل الاستئباط إذا ما رأت ذلك متفقاً مع صالحها حتى بعد ظهور البترول .

ووافقت الشركة على إنشاء مستشفى كامل المعدات والأطباء للأمراض الصدرية ، وعلى مد الطرق من منطقة البترول إلى مدينة الكويت . وعليها كذلك أن تقيم مصنعاً للتكرير ، وأن تساهم في نشر التعليم بالإمارة .

ومما يلفت النظر في هذا الامتياز الممنوح في المنطقة المحايدة أنه تتولاها شركة مستقلة بخلاف الحال في بلاد الشرق الأوسط الأخرى . أما القسم الآخر من هذه المنطقة فقد نالت الامتياز فيه من الحكومة العربية السعودية ، شركة أمريكية أخرى وهي Paul Getty's Pacific Western Oil Corporation وذلك في أوائل سنة ١٩٤٩ في مساحة طولها خمسون ميلاً وعرضها خمسة وأربعون .

قطر

تبلغ مساحة شبه جزيرة قطر ٥٠٠٠ ميل مربع ، وسواحلها قليلة الغور وملأى بالرمال والشعاب . وهي عبارة عن لسان من الأرض يبرز من السواحل الجنوبية للخليج الفارسي في اتجاه شمالي ، كما أنها مستوية السطح وخالية من الحياة النباتية . ولقد بدأت أعمال التنقيب عن البترول بالطرف الشمالي من حقل « دكهان » في عام ١٩٣٨ وتمت في يناير من سنة ١٩٤٠ حيث بلغ الإنتاج اليومي ٥٠٠٠ برميل . وبعد سنة كشفت بئر أخرى على مسيرة عشرة أميال جنوبي الأولى ، كما بدأ التنقيب عن بئر ثالثة . ثم توقفت الأعمال بسبب الخطر الألماني إلى أن استؤنفت سنة ١٩٤٧ وحفرت تسعة آبار منتجة .

وقد تعطل الإنتاج بطريقة تجارية بسبب الحاجة إلى استيراد مقادير كبيرة من المعدات ، وإلى إقامة المباني للموظفين والعمال ، وإنشاء أماكن التخزين ، وإنشاء أنبوبة طولها ٧٥ ميلا . وفي أواخر سنة ١٩٤٩ بدأ الإنتاج بطريقة تجارية وأرسلت أول شحنة في ٣١ ديسمبر ، ويبلغ إنتاج آبار حقل دكهان هذا العام (١٩٥٠) ٤٠٠٠ برميل في اليوم ، ولهذا ينتظر أن يؤدي إنتاجه إلى زيادة إنتاج الشرق الأوسط في سنة ١٩٥٠ بمقدار مليوني طن .

وتدل الأرقام الخاصة بعام ١٩٥٠ على أن متوسط الإنتاج اليومي زاد من ٢٧٠٠٠ برميل خلال الربع الأول إلى ٢٨٣٠٠ برميل في الربع الثاني .

ويقوم باستغلال البترول في شبه جزيرة قطر شركة بريطانية Petroleum Development Qatar Company Ltd. وقد تأسست عام ١٩٣٩ لتتولى لمدة ٧٥ سنة استغلال الامتياز الذي منحه الشيخ عبد الله بن قاسم (١) لشركة الزيت الانجليزية الإيرانية سنة ١٩٣٥ . ويلاحظ أن توزيع ملكية رأس مال شركة قطر كتوزيعه في شركة البترول العراقية ، أي أن كلا من الانجلو — إيرانيان ، الشركة الفرنسية وروبال دنش شل وشركة تنمية الشرق الأدنى (ستاندارد وسوكوني

فاكوم) تملك $\frac{23}{100}$ ، أما الخمسة في المائة الباقية فيملكها جلبنكيان .
وبمقتضى قرار تحكيم حديث ثبتت دعوى الشركة في أن امتيازها يشمل المناطق
المجاورة لشبه الجزيرة من ناحية البحر ، وبهذا يقتصر عمل شركة سويرير للزيت
Superior Oil Company على الرصيف القارى .

المملكة العربية السعودية

يتميز زيت البترول أعظم الموارد الطبيعية في المملكة العربية السعودية ، والمصدر
الرئيسى الذى تحصل منه الحكومة على إيراداتها (١) . وتقع الحقول الرئيسية حول
الظهران في إمارة الحسا ، وهذه الحقول هي دمام وأبقيق والقطيف ، وتعد من أغنى
حقول العالم البترولية وأوفرها إنتاجا ، كما يقدر احتياطها بنحو ٥٠٠٠ مليون برميل .
وقد كان الانتاج ٦٧٠٠٠ من الأطنان عام ١٩٣٨ ثم أخذ يزايد باطراد
وبسرعة وبخاصة منذ أن دنت الحرب العالمية الثانية من نهايتها حتى بلغ ٢٣٢١٠٠٠
طنعام ١٩٤٩ . وفي نهاية سنة ١٩٤٩ كان هناك ١١٠ بئرا منها ٨١ منتجة و ٢٩ صالحة
ومعدة للانتاج طبقا لحاجيات السوق أو تسهيلات النقل . وكان متوسط الانتاج
اليومى في الربع الأول من سنة ١٩٥٠ عبارة عن ٤٥١٠٠٠ برميل مقابل
٤٧٧٠٠٠ برميل سنة ١٩٤٩ . وفي الربع الثانى زاد المتوسط إلى ٥٢٦٠٠٠
بسبب ازدياد الطلب ، وكان أعلى رقم خاصا بشهر يونيه إذ بلغ متوسط الانتاج
اليومى ٥٦٢٠٠٠ برميل . وبهذا قفزت المملكة العربية إلى الصف الخامس بين
الدول المنتجة للعالم ، كما تشغل المركز الثانى في إقليم الشرق الأوسط .

بدأ تنفيذ امتيازات البترول في يوليه ١٩٣٣ لمدة ٦٦ سنة ، وبدأ الحفر واستمر
العمل حتى حفرت البئر الثامن في أكتوبر سنة ١٩٣٨ حيث تمكنت الشركة من

(١) تعتمد شركة ارامكو خلال السنوات الخمس القادمة اتفاق ٣٥٠ مليون دولارا في الإستثمارات
الرأسمالية . ومعنى هذا البرنامج بالنسبة إلى المملكة السعودية أنه خلال الخمس سنوات المشار
إليها سيتضاعف الدخل النقدى الحالى وقدره عشرون مليون دولارا . ويلاحظ أن أرامكو
تدفع للحكومة السعودية الآن خمسة أضعاف الدخل القومى منذ خمسة عشر عاما .

استنباط البترول بطريقة تجارية . وكانت أول رسالة في مايو سنة ١٩٣٩ وقام الملك ابن السعود بزيارته الأولى لمركز الشركة في الظهران ، ويلاحظ أنه حتى ذلك الوقت لم تحصل الشركة على إيراد .

ووضعت الشركة مشروعات عدة منها إقامة معمل تكرير في راس تنورة غير أن الحرب أوقفت العمل ، وأغلقت معظم الآبار ، ولم تتعد صادرات الأرامكو ١٢ر٠٠٠ أو ١٣ر٠٠٠ برميل يوميا حيث كانت تنقل الكمية المنتجة إلى معمل تكرير البحرين . وفي سنة ١٩٤٥ زيد المقدار إلى ٢٥ر٠٠٠ برميل ، وتم في أوائل السنة ذاتها مد أنبوبة تحت الأرض إلى البحرين ، وبلغت الصادرات ٤٥ر٠٠٠ برميل يوميا وفي شتاء عام ١٩٤٥ / ١٩٤٦ تم انشاء معمل التكرير في راس تنورة . ويقدر المسئولون في الشركة أن انتاجهم سنة ١٩٥٢ سيصل إلى مليون برميل يوميا .

وتقوم باستغلال هذه الحقوق الغنية « شركة الزيت العربية الأمريكية » Arabian American Oil Company (Aramco) التي تملكها بالاشتراك مع شركة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وشركة تكساس . وقد جرت مفاوضات في المدة الأخيرة لتصبح الملكية على الوضع التالي : —

- | | |
|-----------------------------|-----|
| (١) ستاندارد أوف كاليفورنيا | ٪٣٠ |
| (٢) تكساس | ٪٣٠ |
| (٣) ستاندارد أوف نيوجرسي | ٪٣٠ |
| (٤) سوكوني فا كوم | ٪١٠ |

وتستخدم الشركة أكثر من ١٠ر٠٠٠ من العمال العرب (ومعظمهم من العمال غير الفيين) ، وحوالي ٨٥٠ من الأمريكيين . وتبلغ نفقاتها الشهرية (مرتبات وأجور) ٩٠٠ر٠٠٠ ريال .

وتملك الشركة معملا للتكرير في راس تنورة ، تبلغ طاقته اليومية ١٤ر٠٠٠ برميل ، ومعظم إنتاجه تستولى عليه القوات البحرية التابعة للولايات المتحدة . ولقد أشرنا إلى الإنتاج خلال نصف السنة الأول من عام ١٩٥٠ وهو يمثل زيادة

قدرها ١٠ ٪ بالنسبة إلى عام ١٩٤٩ ، وما يلفت النظر أن هذه الزيادة أقل بكثير منها في مناطق الزيت الاسترلينية بالشرق الأوسط كما يتضح من البيان التالي :

| نسبة الزيادة (٪) سنة ١٩٥٠ بالقياس إلى سنة ١٩٤٩ | البلد |
|--|--------------------------|
| ٢٢ | إيران |
| ٣٩ | الكويت |
| ٤٨ | العراق |
| ١٠ | المملكة العربية السعودية |

وينقل البترول من مواطن الانتاج بواسطة مجموعة من الأنابيب ، كما يدل عليها الجدول التالي :

أنابيب نقل البترول الخام في المملكة العربية السعودية

| سنة الإنشاء | الطاقة بالبراميل | الطول بالكيلومترات | إلى | من | اسم الشركة المالكة للأنابيب |
|-------------|------------------|--------------------|--------------------|-------|---------------------------------------|
| ١٩٤٧ | ١١٠٠٠٠٠ | ٤٠ | ظهران | أبقيق | شركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو) |
| ١٩٤٦ | ١٠٠٠٠٠٠ | ٤٠ | ظهران | أبقيق | |
| ١٩٤٨ | ٣٠٠٠٠٠٠ | ٦٥ | راس تنورة | أبقيق | |
| ١٩٤٦ | ١٢٣٠٠٠٠ | ٢٣ | راس تنورة | ظهران | |
| ١٩٣٩ | ٦٥٠٠٠٠ | ٣٩ | راس تنورة | ظهران | |
| ١٩٤٥ | ١١٠٠٠٠٠ | ٣٤ | بحرين | ظهران | |
| ١٩٥٠ | ٣٣٠٠٠٠٠ | ١١١٠ | ساحل البحر المتوسط | أبقيق | شركة خطوط الأنابيب العربية |

خط الأنابيب التابجرين (Tapline)

يبدأ جنوبي صيدا عند نقطة انصباب نهر الزهراني في البحر المتوسط ، ثم يأخذ الطريق في الارتفاع حوالي ١٠٠٠ قدم خلال الأميال الأربعة الأولى ، ويرتفع بعد ذلك تدريجياً حتى يبلغ حداً أقصاه ١٦٠٠ قدم عند عبوره الطرف الجنوبي الأقصى من سلسلة جبال لبنان . يهبط الخط إلى ارتفاع ٦٠٠ قدم وينزل في وادي الليطاني (الذي يصب في البحر المتوسط) ، وبعد ذلك يمر بأراض عند حدود سوريا ويهبط من ارتفاع ١٨٠٠ قدم إلى قاع وادي نهر الحسباني على ارتفاع ٨٤٠ قدماً ، وبعد ذلك يرتفع بشدة لمسافة عشرة أميال إلى ٢١٠٠ قدم ويستمر مسافة أخرى قدرها ٢٥ ميلاً قبل أن ينزل إلى وادي اليرموك . وبعد أن يمر بأطراف جبل الدروز ينتقل إلى المملكة الأردنية ومنها إلى القسم الشمالي من المملكة العربية السعودية في أراض يغلب عليها طابع الاستواء ، ويواصل السير إلى أبيق .

ولعل هذا الخط من أعظم أعمال مد الأنابيب بالشرق الأوسط ، لطوله وكثرة تكاليفه ، إلا أنه إذ ينقل البترول العربي مباشرة إلى ساحل البحر المتوسط يؤدي إلى وفر كبير في الوقت والمال والجهد . وينتظر أن يتم الخط ويبدأ في أداء العمل المنوط به في آخر عام ١٩٥٠ .

البحرين

أغلقت المعاهدة المعقودة عام ١٩٢٤ بين بريطانيا واليمن تعيين الحدود الجنوبية للبلد الأخير ، وأرجأت الفصل في الأمر إلى مفاوضات تجرى فيما بين الطرفين . وهذا الغموض ليس في صالح اليمن ، وقد تسبب عن ذلك استمرار النزاع الذي كان يتخذ أحيانا شكلاً عسكرياً كما حدث من إقدام الطائرات البريطانية على ضرب حصن يمني أقيم سنة ١٩٣٦ في هذه المناطق ، وكما حدث أيضاً خلال العام الماضي (١٩٤٩) . وقد دارت أخيراً مفاوضات بين الطرفين لمدة ستة أسابيع وأصدر المؤتمر بلاغاً رسمياً بتاريخ ١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٠ جاء فيه أن المباحثات قد جرت في جو ودي للغاية وأن الوفدين قد قدما مقترحات للعرض على الحكومتين ، كما تم الاتفاق على استئناف

العلاقات الدبلوماسية . ويعتقد الكثيرون أن موارد البترول تكمن وراء الخلاف بين البلدين . ففي العام الماضي منحت بريطانيا امتياز التنقيب عن البترول في منطقة شابوا لشركة متفرعة عن شركة البترول العراقية والشركة الأنجلو إيرانية .

وقد زارت المنطقة في ذلك الوقت بعثة علمية من ثلاثة من الخبراء قاموا بدراسات جيولوجية وقرروا أن البترول الموجود قد يعادل في مقاديره كل بترول المملكة العربية السعودية . وهذا التصريح على أكبر قدر من الخطورة ، ويعتبر تأييداً لما قال به المستر جون فليبي بعد رحلته عبر الربع الخالي سنة ١٩٣١ من أنه رأى البترول بوفرة في منطقة شابوا .

ولقد ذكر الخبراء أنهم كشفوا بمحيرات من الأسفلت طولها ١٥ ميلاً وعرضها ١٠ أميال ، وقطرانا منبعثاً من باطن الأرض . وتقع شابوا على مسافة ٣٣٠ ميلاً من ميناء مكلا الخاضع للنفوذ البريطاني و ٢٦٠ ميلاً من واحة الحوف التابعة لليمن ، وإذا ثبتت وفرة البترول هناك فمن المتوقع مد أنابيب لنقله عبر صحراء الربع الخالي ونجد حتى يتسنى نقله بواسطة خط التابلاين إلى ساحل البحر المتوسط (١) .

دول المشرق

لبنان

في عام ١٩٤٧ قامت شركة البترول اللبنانية (إحدى توابع شركة البترول العراقية) بأبحاث جيولوجية وتابعتها خلال العام التالي ، ولكنها لم تصل إلى كشوف جديدة جد حفرة البئر المعروف باسم « تربول رقم ١ » Terbol 1 على مسافة ميلين من طرابلس ، وهي بئر جافة عمقها ١٠٥٥٩ قدماً .

سوريا

قامت شركة البترول اللبنانية السورية بأبحاث جيولوجية في بعض مناطق من

سوريا ، وحفرت آبار عدة على أعماق بعيدة دون أن تكتشف وجود البترول .
إلا أنه في ١٦ مايو سنة ١٩٤٩ (١) عقد اتفاق بين الحكومة السورية وشركة
أنابيب البترول للشرق الأوسط بشأن مرور الخط المعروف باسم «تابلاين» في الأراضي
السورية . ومدة الامتياز سبعون عاماً ، وللشركة الحق في إنشاء ما تنشأ الحاجة إليه
من معامل التكرير على ساحل سوريا . أما القوائد التي تعود على ذلك البلد فتتضمن
في حصوله على إتاوة سنوية قدرها خمسون ألفاً من الجنيهات ، فضلاً عن فرض رسم
قدره ثلاثون شلماً عن كل ألف طن من الزيت الخام ينقله الخط المشار إليه بشرط
ألا تقل الرسوم السنوية عن ٢٠٠٠٠ جنيه .

وتعزم شركة البترول العراقية إنشاء خط أنابيب من كركوك إلى بانياس .
وتتضمن الشروط بين الطرفين أن تدفع الشركة إلى الحكومة السورية بنسبتين عن
كل طن ينقله الخط ، إلى جانب مبلغ سنوي قدره ٢٥٠٠٠ ليرة سورية . وتتعهد
الشركة أن تبني سنوياً للحكومة السورية مقدار ٢٠٠٠٠٠ طن من البترول ضمن مخفض
ويجري تكرير هذا المقدار في المعمل الذي تقيمه الشركة في حمص .

ولقد وضعت شركة أنابيب الشرق الأوسط مشروعاً ضخماً يبنى بمقتضاه خطان
من أنابيب البترول ويخترقان الأراضي السورية . ويبدأ الخط الأول من الكويت
 ويمر بالعراق وسوريا حتى يصل إلى نقطة على الساحل السوري . أما الخط الثاني
 فإنه يمتد من عبادان ويمر بالأراضي العراقية والسورية حتى يلتقي بموازة الخط الأول
 عند هذا الميناء الذي يراد إنشاؤه على ساحل سوريا .

فلسطين

قامت شركة فلسطين بأبحاث في جهات متفرقة حفرت بئراً إلى الشمال الشرقي
من غزة وعمقه ٣٤٦ قدماً ثم هجرته ، كما توقفت الأعمال في منطقة كرنوب جنوبي
البحر الميت ، وعلى كل فقد وقفت جميع الأبحاث المتعلقة بالتنقيب عن البترول بسبب

(١) هذا تاريخ تصديق الحكومة السورية لأن الاتفاق سبق أن وقعه الطرفان في أول

اضطراب الموقف في فلسطين . وإذا كانت الدلائل لا تنم عن وجود الزيت في هذا البلد ، إلا أن أهمية فلسطين تنحصر في أن مدينة حيفا وهي جزء من دولة إسرائيل تحتوي علي معمل تكرير تملكه شركتا شل والأنجلو إيرانيان . ولقد توقف العمل فيه لأن العراق منع انسياب البترول في خط الأنابيب الممتد من كركوك إلى حيفا بسبب الحرب بين إسرائيل والدول العربية . ولقد وردت أنباء في بعض الصحف أن المعمل عاد ففتح أبوابه بسبب ورود كمية كبيرة من البترول إليه .

ولقد بذلت إنجلترا وغيرها من الدول ذوات المصالح البترولية الكثير من الضغط على مصر لتسمح بمرور ناقلات الزيت في قناة السويس دون قيد أو شرط ولكن مصر ما زالت إلى حين كتابة هذه السطور مصرّة على موقفها حتى تحول دون وصول الزيت إلى إسرائيل . ولعل الاضطراب الذي أصاب عمليتي نقل البترول العراقي وتكريره في حيفا من العوامل التي تجعل الدولتين الأمريكية والإنجليزية تسعيان إلى تصفية الموقف نهائياً وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل .

ولقد سبق لإحدى الصحف الأمريكية المعنية بالبترول أن اقترحت تدويل حيفا وبذلك تزول الدوافع التي تمنع العراق من إرسال بترول والتي تحول دون تصليب مصر بصدد مرور ناقلات الزيت عبر قناة السويس . غير أن الاقتراح لم يلق اهتماماً من جانب الدول العربية لأنه حيلة مكشوفة ، ولم تنظر إليه الدول الكبرى بعين الجهد ، فضلاً عن أن دولة إسرائيل لا يمكن أن توافق على أن يقطع منها أعظم ميناء فيها .

شرق الأردن

حصلت شركة بترول شرق الأردن (إحدى توابع شركة البترول العراقية) على امتياز عام ١٩٤٧ (١) بالبحث عن البترول في منطقة مساحتها ٢٨٠٠٠ من الاميال المربعة ، ولقد قامت خلال سنة ١٩٤٨ بأبحاث جيوفيزيكية وجيولوجية .

(١) يعطى الامتياز الشركة الحق في إنشاء خط أنابيب أو أكثر ولا يفرض على الشركة أية ضرائب عقارية أو مرور أو رسوم تصدير ، كما أن لها الحق في استئجار أراضي الحكومة بإيجار بسيط . وقد ذكرت مجلة « الأردن الجديد » وهي تنتقد شرط الاعفاء أن الشركة استوردت عام ١٩٤٧ وبمده ما قيمته ٣٦٠٠٠٠٠٠٣٦ جنيهاً . وهذا الامتياز إنما هو امتداد للاتفاقية المعقودة سنة ١٩٣٠ بين الحكومة الأردنية وشركة البترول العراقية .